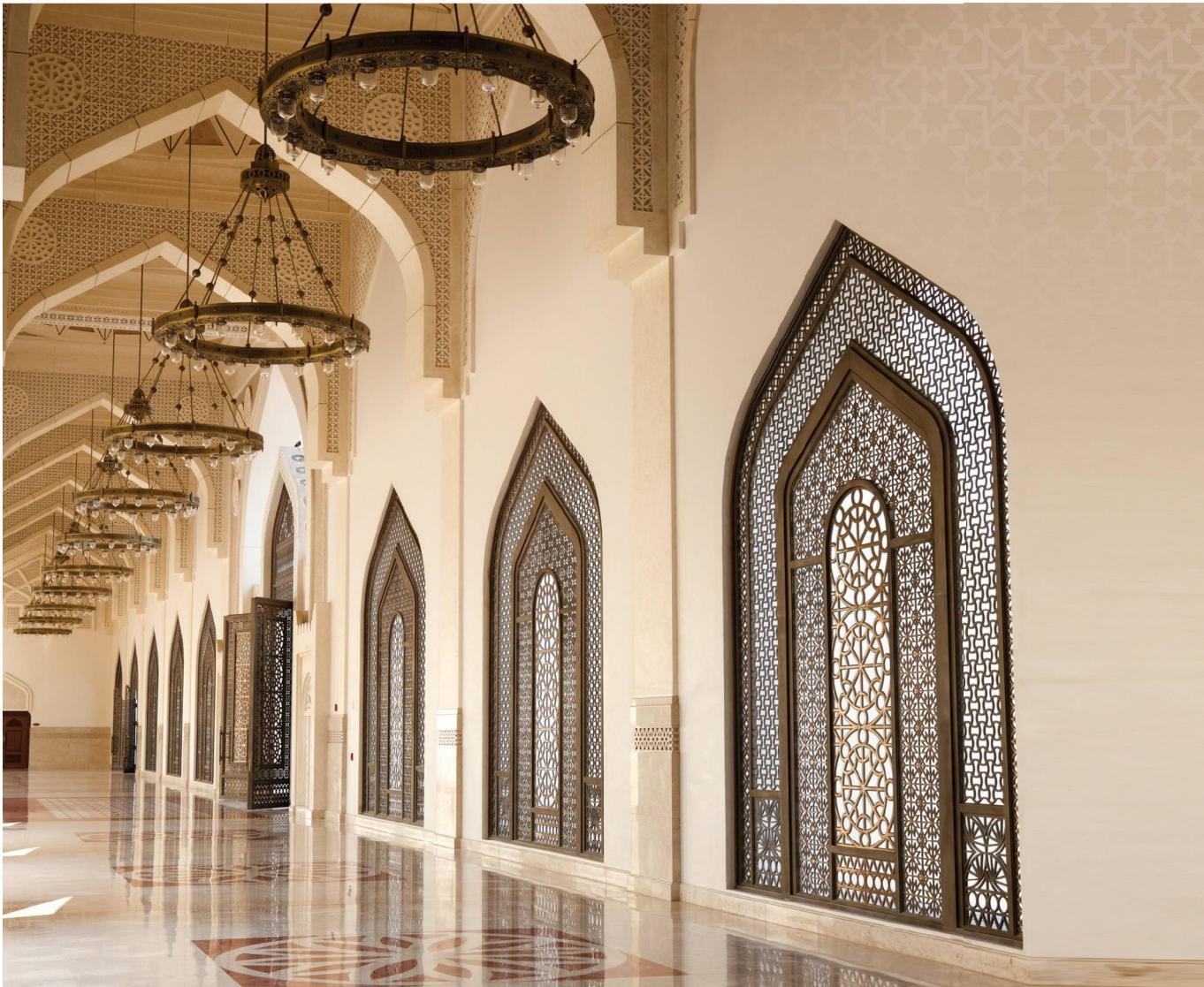


Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والصيغة الإسلامية

العدد (8) دولة قطر - أبريل 2018 م



تصدر عن



بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations

الكتروني ISSN : 2409-0867
ورقى ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

مجلة بيت المشورة

مجلة محكمة دولية تعنى بالاقتصاد والصيرفة الإسلامية

الجهة المصدرة

Published by:



Bait Al-Mashura Finance Consultations
Doha-Qatar P.O Box 23471
www.b-mashura.com

بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة - قطر ص.ب: 23471
www.b-mashura.com



عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، وتصدر هذه المجلة مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي (عربي - إنجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين من وسائل النشر الورقية والإلكترونية.

الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الأهداف..

- ❖ إتاحة الفرصة للباحثين محلياً وعالمياً للتحكيم والنشر في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- ❖ الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجدد وفق المعايير العلمية المعترفة.
- ❖ تحقيق عالمية الصيرفة الإسلامية وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- ❖ تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية للمجلة بحيث تكون سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

العناوين للتواصل:

info@mashurajournal.com

<http://www.mashurajournal.com>

نائب رئيس التحرير
د. أسامة قيس الدريري

نائب مدير التحرير
د. إبراهيم حسن جمال

فريق التحرير
أ. محمد نفيل محبوب

رئيس التحرير
د. خالد بن إبراهيم السليطي

مدير التحرير
د. فؤاد حميد الدليمي

أ. محمد مصلح الدين مصعب

الهيئة الاستشارية

• د. عصام خلف العنزي

عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة الكويت (الكويت)

• أ. د عبد الرحمن يسري احمد

أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي في كلية الدراسات
الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة - قطر (مصر)

• د. مراد بوضاية

عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة قطر (الجزائر)

• د. أسامة قيس الدريري

العضو المنتدب الرئيس التنفيذي شركة بيت المشورة (قطر)

• أ. د. محمد أكرم لآل الدين

المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية-إسرا
(مالزينا)

• أ. د. عبد الوهود السعودي

أستاذ مشارك في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة
والقانون بجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية (بروناي)

• د. فؤاد حميد الدليمي

رئيس مجموعة الرقابة والتدقيق الشرعي لدى بيت المشورة
للاستشارات المالية (العراق)

• د. أحمد بن عبد العزيز الشثري

أستاذ مساعد في كلية إدارة الأعمال بجامعة الأمير سطام
بن عبد العزيز (السعودية)

• د. إبراهيم حسن محمد جمال

محاضر في الجامعة الوطنية، ومدير الدراسات والبحوث
لدى بيت المشورة للاستشارات المالية (اليمن)

• د. خالد إبراهيم السليطي

المدير العام للمؤسسة العامة للحي الثقافي - كتارا (قطر)

• أ. د. عائشة يوسف المناعي

مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في
الحضارة - جامعة حمد بن خليفة (قطر)

• أ. د. إبراهيم عبد الله الأنصاري

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر
(قطر)

• أ. د. عبد الله الزبيير عبد الرحمن

رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف
والمؤسسات المالية ونائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي
(السودان)

• أ. د. عياض بن نامي السلمي

مدير مركز التميز الباحثي بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية (السعودية)

• د. العياشي الصادق فداد

كبير الباحثين في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع
للبنك الإسلامي للتنمية - جدة (الجزائر)

• أ. د. علي محمد الصوا

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة الإسلامي
(الأردن)

• د. خالد العبد القادر

عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر (قطر)

• أ. د. صالح قادر كريم الزنكي

رئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (العراق)

نبذة عن الجهة المصدرة



بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations



نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

وطئه:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية غير ربحية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة (LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الم هيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن تكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات الشرعية والتدقيق والتطوير والتدريب في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمـنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

أهدافـنا:

- ❖ نشر ثقافة الصناعة المالية الإسلامية داخل دولة قطر وخارجها.
- ❖ استحداث وتطوير متطلبات مالية إسلامية توافق النمو في الصناعة المالية الإسلامية وتدعيم وضعها التنافسي.
- ❖ الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- ❖ تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- ❖ التواصل مع المؤسسات المالية محلية وإقليمية وعالمية.

قواعد النشر

أولاً: شروط النشر العامة:

- 1- تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواءً كانت بحوثاً أصلية، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطروحية علمية مما له صلة بمجال التخصص.
- 2- تعنى المجلة بنشر البحث الذي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النّشر، ولا فُرمِت للنشر في مجلة أخرى، ويؤتى ذلك بتعهد خططي من الباحث.
- 3- البحث الذي تصل إلى المجلة لا تُرْدَ سواه أُنْشِرَتْ أَمْ لَمْ تُنْشِرْ.
- 4- لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خططي بذلك من رئيس التحرير.
- 5- في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الإجراءات الالزمة وعميم ذلك على المجالات المعاونة.
- 6- تعتبر المجلة غير ملزمة بإيادء الأسباب في حالة عدم النشر.

ثانياً: شروط النشر الخاصة:

- 1- ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها:
 - أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً.
 - ب- البُعد عن تحرير الأشخاص والهيئات أثناء القد العلمي في البحث.
 - ج- معالجة البحث القضايا المعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.
 - د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميل والاتجاهات الشخصية.
- 2- حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي:
 - أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.
 - ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية.
 - ج- الدقة في التوثيق وتحرير النصوص والشهادات.
- 3- أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصان: العربي والإنجليزي، وكذلك المراجع والملاحق.
- 4- حجم الخط ونوعه:
 - أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الماهمش: (12)، ونوع الخط: (Traditional Arabic).
 - ب- أما البحوث المكتوبة بالإنجليزية فيكون حجم الخط: (14) وماه المش: (10) ونوع الخط: (Times New Roman).
- 5- يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والإنجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منها (300) كلمة بلغة رصينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص.
- 6- يُقسم البحث وينظم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظاً على نسق البحوث والتقارير المشورة في المجلة، على النحو الآتي:
 - أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن

ووجدت)، وهيكلة البحث التفصيلية.

بـ- متن البحث، وينبغي أن يكون مقسماً إلى مباحث ومطالب متسلقة ومتراقبة.

جـ- الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجرباً لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية.

دـ- الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التصنيفات).

هـ- قائمة المصادر والمراجع واللاحق.

7- تكون طريقة التوثيق كالتالي:

أـ- البحوث باللغة الانجليزية يتم اتباع منهج (APA) في التوثيق.

بـ- البحوث باللغة العربية يكون منهج التوثيق كالتالي:

- ذكر المصادر والمراجع في الخاتمة السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:

(شهرة المؤلف، الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)

- ذكر المصدر والمرجع عند تكراره في المامش التالي مباشرة (المرجع نفسه، الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).

جـ- إذا أخطأ المرجع من بعض البيانات، فنذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي :

- بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن)

- بدون رقم الطبيعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)

دـ- توضع المامش أسفل كل صفحة بترتيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره.

هـ- تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث.

وـ- الرسومات والبيانات والجدالات ونحوها، يراعى فيها ما يلي:

- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقياً متسللاً، وتكتب عنوانيها والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

- تدرج الجداول في المتن وترقم ترقياً متسللاً وتكتب عنوانها في أعلىها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

ثالثاً: سير البحث

- ترسل الأبحاث إلكترونياً إلى العنوان الخاص بالمجلة (info@mashurajournal.com).

- تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أحقيته للتحكيم، أو رفضه.

- تُحُكَمُ البحوث والدراسات المقيدة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

- تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم.

- إذا تم قبول البحث للنشر، فإن كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأي وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلا بإذن كاتب من رئيس هيئة تحرير المجلة.

- تنشر البحث المقبول حسب تسلسلها على الموقع الرسمي للمجلة.

- إذا تم نشر البحث فيمنع الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

الفهرس

23	تقديم
متطلبات إنشاء الشركات الوقفية في ضوء بعض القوانين العربية مقارنة بالشريعة الإسلامية	
27.....	أ.د. أسامة عبد المجيد العاني
دور الصّيّفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي - الاقتصادات العربية نموذجًا	
79.....	د. عبد الحليم عمار غربي
الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقلدية بالمملكة العربية السعودية: تحليل المحتوى للتقارير السنوية	
133.....	د. وائل حربت
الحسابات الاستثمارية المطلقة في ضوء المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (بنك الزيتونة نموذجًا)	
189.....	د. نبيل بن عرفة
التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البتكونين نموذجًا	
233.....	منير ماهر أحمد، د. أحمد سفيان عبد الله، د. سهيل بن شريف
أحاديث الإرشاد إلى عدم استحباب بيع الدّار والعقار: أحكام وتوجيهات	
275.....	د. أحمد مهدي الشريف بلوافي

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيسرنا أن نقدم لكم العدد الثامن من «مجلة بيت المشورة» والذي حوى في طياته بحوثاً متميزة تتعلق بمستجدات الاقتصاد والتمويل الإسلامي ومتطلباته في الفكر والتوجيه الشرعي المؤصل كالعملات الرقمية، وإرشادات التعامل مع العقار، وتجربة المؤسسات المالية وسبل تميتها وتطويرها، والوقف وتفعيل دوره التنموي من خلال صيغ مبتكرة وأطر نظرية جديدة.

إن من سعة التشريع الإسلامي استيعابه لجميع تفاصيل ومستجدات الحياة الإنسانية؛ و المجال المال والاقتصاد يعتبر من أعظم وأسرع البيئات توسيعاً وتطوراً، وهذا ما يستدعي توسيع قاعدة التفكير الابتكاري، والخروج من دائرة استصحاب الأفكار المقيدة لانطلاق حركة البحث العلمي، والتي أدت إلى انحسار البحوث العلمية وتراجدها في إطار التكرار والنقل، وندرة الدراسات الاستشرافية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

إن الانتقال إلى مرحلة الدراسات المستقبلية يتطلب مزيداً من الدعم والتوجيه من قبل مراكز البحث والجامعات والمؤسسات، ومن هنا تسع «مجلة بيت المشورة» بتجديد دعوتها للباحثين والمحترفين لمزيد من البحث الإبداعي في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، آملين أن تسهم جهود الباحثين ونتاجهم العلمي في تطوير مسيرة المالية الإسلامية وريادة الاقتصاد الإسلامي.

وعيد المجلة السادة الباحثين والمحترفين بمزيد من التطوير والارتقاء سواء على الصعيد العلمي أو التقني، فهذا هو المنهج الذي التزمت به، وشرفت بشهادة كثير من الباحثين والمحترفين لها بذلك.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد.

هيئة تحرير المجلة

الدراسات والبحوث

متطلبات إنشاء الشركات الوقفية في ضوء بعض القوانين العربية مقارنة بالشريعة الإسلامية

أ.د. أسامة عبد المجيد العاني

جامعة عجلون الوطنية

(سلم البحث للنشر في 22/7/2017م، واعتمد للنشر في 21/8/2017م)

الملخص

يقع على عاتق الوقف في عالمنا الإسلامي مسؤوليات جسام، لا يمكنه من النهو من بها لتدني ريعه لأسباب شتى، مما تؤثر بالسلب على أصله، الأمر الذي يحتم البحث عن صيغ جديدة معاصرة لإنشاء الوقف، مواصفات هذه الصيغ ينبغي أن لا تتقاطع مع أحكام الوقف، ولا مع القوانين والأنظمة السائدة. ويمكن لهذه الصيغ أن تستنبط من تجربة العالم الغربي في إنشاء شركات وقفية يتم تكوينها عن طريق الاكتتاب العام.

يهدف البحث إلى بلورة الأساس النظري في إمكانية إنشاء الشركات الوقفية ومتطلباتها بوصفها إحدى الصيغ التمويلية المبتكرة للارتقاء بالأصول الوقفية. وقد توصل البحث إلى إمكانية إسقاط أركان الوقف على الشركة الوقفية، مع مراعاة خصوصيتها، مع ضرورة التزام الشركة الوقفية بالقوانين المحاسبية السائدة بما يضمن المحافظة على أصول الشركة الوقفية وحقوقها، ومتطلبات الشفافية.

واقتراح الباحث لضمان ديمومة الشركات الوقفية ونجاحها، تشريع قانون خاص لهذه الشركات يكون مزيجاً لتفاعل كل من قانون الشركات مع قانون الأوقاف مضافاً إليه قانون المؤسسات غير الربحية، بحيث تغطى جميع الجوانب المتعلقة بخصوصية الشركة الوقفية في التشريع المقترن.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الشركات الوقفية، قانون الشركات.

Requirements of Establishing Waqf Entities in light of Some Arab Laws Compared to Islamic Shari'ah

Prof. Dr. Usama Abdulmajed Alani

Ajloun National University

Abstract

Purpose: The purpose of this paper is to crystallize the theoretical basis for the possibility of establishing waqf companies and their requirements as one of the innovative financing formulas for the advancement of waqf assets.

Background: The Waqf in our Islamic world has great responsibilities, which cannot be affordable due to the declining returns stemming on several reasons which in course affect its origin negatively. The research suggests a new and contemporary formula for the establishment of the Waqf. The specifications of these formulas should not contradict the provisions of the waqf, nor the prevailing laws and regulations. These formulas can be derived from the experience of the Western world in the establishment of endowment companies formed through public subscription.

Methodology: The study reviews the extant literature relevant, Corporate Laws in selected Islamic countries.

Findings: The researcher proposed to ensure the permanence and success of the waqf companies, enactment of a special law for these companies is a mixture of the interaction of the Companies Law with the Waqf Law, as well as the Non-Profit Institutions Law, covering all aspects related to the Waqf company's privacy in the proposed legislation.

Keywords: *Waqf, Waqf Companies, Corporate Law.*

المقدمة

تزايد تعقيدات أوضاع عالمنا الإسلامي يوماً بعد آخر، ومعها تنمو متطلباته المتعددة، واحتياجاته المتنوعة، إذ إن مسؤولية الدولة في التمويل باتت محدودة بسبب تنوع مجالات إنفاقها، وعجز القطاع الخاص عن تعويض النقص الحاصل في الدور الحكومي لضعفه وأسباب شتى لا يتسع المجال لذكرها، مع هذه المتطلبات ينبغي البحث عن دور جديد للتمويل، نجح في تطويره العالم المتقدم من خلال النهوض بالقطاع الخيري المتضمن للأمانات الوقفية، إلا أن واقع الحال في عالمنا الإسلامي يشير إلى تدني مساهمة قطاع الأوقاف فيه، مع وجود مؤشرات تدل على تطوره في العقدين الأخيرين مقارنة بالحقبة السابقة من خلال النهوض بتشريعاته، أو تأسيس هيئات مستقلة، وأمانات وقفية للمحافظة عليه، مما يستوجب البحث عن آليات ومؤسسات جديدة له للنهوض بالمهمة الملقاة على عاتقه.

مشكلة البحث:

يقع على عاتق الوقف في عالمنا الإسلامي مسؤوليات جسام، لا يمكنه من النهوض بها لتدني ريعه لأسباب شتى، مما تؤثر سلباً على أصله، الأمر الذي يدعو للبحث عن صيغ جديدة معاصرة لإنشاء الوقف، وينبغي أن لا تتقاطع مواصفات هذه الصيغ مع أحکام الوقف، ولا مع القوانين والأنظمة السائدة، ويُمكن لهذه الصيغ أن تستنبط من تجربة العالم العربي في إنشاء شركات وقفية يتم تكوينها عن طريق الاكتتاب العام. عليه يمكن صياغة المشكلة في شكل الأسئلة الآتية:

1. هل يمكن للشركة الوقفية المزمع إنشاؤها أن تسهم في ديمومة ريع الوقف؟
2. هل تساعد البيئة القانونية السائدة على تأسيس مثل هذه الشركات؟
3. هل يمكن للاكتتاب العام أن يضمن تأسيس الشركة الوقفية؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بلورة الأساس النظري في إمكانية إنشاء الشركات الوقفية ومتطلباتها بوصفها إحدى الصيغ التمويلية المتقدمة للارتقاء بالأصول الوقفية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية فحواها، أن أحكام الوقف تسمح باستنباط أشكال معاصرة للنهوض به، لا تتقاطع مع غاياته ولا شروطه، منها الشركة الوقفية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الشركة الوقفية من خلال الدور المتوقع لها بالنهوض بمتطلبات المجتمع، وسد النقص الحاصل في الدور الاجتماعي لكل من القطاعين الحكومي والخاص. إضافة إلى الارتقاء بالأوقاف القائمة وزيادة عوائدها، إضافة إلى تلبية رغبات الواقفين في تعديل أوقافهم، أو تلبية رغبات الواقفين الذين لا يملكون مبالغ، أو عقارات واسعة لإيقافها من خلال المساهمة بالأصول، أو الصكوك الوقفية.

الدراسات السابقة:

1. تأسيس الشركات الوقفية، دراسة فقهية تأصيلية، خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي. اشتمل البحث على أربعة مباحث، تطرق الأول إلى التعريف بالشركة الوقفية وأنواعها وخصائصها، أما الثاني فقد تناول رأس مال الشركة الوقفية من حيث المكونات، وببحث الثالث في ذمة الشركة الوقفية، أما البحث الأخير فقد تطرق إلى شروط تأسيس الشركة الوقفية وإجراءاتها.⁽¹⁾

رجح الباحث إنشاء رأس مال الشركة الوقفية على أساس وقف المشاع، ووقف

(1) خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي، *تأسيس الشركات الوقفية، دراسة فقهية تأصيلية،* ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الخامس والعشرين لجامعة طيبة ٥-٤ / ٥ / ٢٠١٦، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

الأسهم، ولم يجز وقف النقود.

2. الشركات الوقفية، لخالد بن عبد الرحمن المهنـا. تمثل مشكلة البحث في الإجابة عن إمكانية وجود صيغة للشركة الوقفية مقبولة شرعاً كأحد الصيغ الوقفية؟ وكذلك هل يمكن أن يكون مجلس الإدارة ناظراً للوقف بالمبادئ نفسها؟ وقد هدف البحث إلى معرفة أهم المبادئ الرئيسية للوقف الإسلامي، والأسس المتعلقة بالشركة الوقفية، وإيجاد صيغة مقترحة لشركة وقفية توافق مع الأنظمة أو تحاول تطبيقها أو إيجاد الأطر الناظمة. اقتصر البحث على دراسة موافقة نظام الشركات السعودية للشركة الوقفية، واقتراح إجراء تعديلات مناسبة من أجل شمول نظام الشركات السعودي للشركة الوقفية.⁽²⁾

3. هيكلة الشركات والمؤسسات الوقفية، لعماد بن صالح الخراشي. ورقة عمل يقترح فيها الباحث مخططاً يتنااسب مع حجم الاستثمارات القليلة، وغير المتنوعة، مثل: العقار والأسهم. ويعتمد في مقترنه على وجود الصكوك الوقفية المؤسسة على أصل عقار أو سهم يتم بموجبه الحصول على سجل تجاري. يقترح البحث صوراً للشركة الوقفية، وأن يعين مديرًا لها يختار من قبل مجلس الظارة؛ ليقوم بإدارة استثمارات الوقف حسب الخطط المعتمدة من مجلس النظارة.⁽³⁾

4. الشركات الوقفية وأثرها في تنمية أعيان الوقف⁽⁴⁾، لمحمد بن أحمد الزامل. جاءت الورقة استكمالاً لما طرحته ورقة الخراشي السابقة، والتمثلة في بيان بعض الهياكل الوقفية المقترحة، والتي تضمن نموه واستمراره وقيامه بأهدافه، وتمكن الواقف من استثمار وقفه بما يضمن الفائدة على المجتمع، وأوضح البحث وجود عدد من المعايير تسهم في اختيار الصورة الملائمة للشركة الوقفية، كحجم الاستثمار وآلياته

(2) خالد بن عبد الرحمن المهنـا، الشركات الوقفية، بحث مولـى من كرسـي الشـيخ راشـد بن دـايل لـدراسـات الأـوقـافـ، جـامـعـة الإمامـ مـحمدـ بنـ سـعـودـ،ـ المـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ 1434ـ 1435ـ هـ 2013ـ مـ.

(3) عمـادـ بنـ صالحـ الخـراـشـيـ،ـ وـرـقـةـ حـصـلـ هـيـةـ الشـركـاتـ وـالمـؤـسـسـاتـ الـوقفـيـةـ،ـ مـلـقـىـ تـنظـيمـ الـأـوقـافــ المـعـنـدـ بـفـنـدقـ الـريـتزـ كـارـلـتونـ بـمـدـيـةـ الـرـيـاضـ،ـ لـمـدـدـةـ 14ـ 15ـ 1433ـ 6ـ /ـ 2012ـ مـ.

(4) تم تقديمها -أيضاً- بعنوان ورقة عمل للشركات الوقفية، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الخامس والعشرين لجامعة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أبوظبي»، جامعة طيبة 5/4/2016 م.

المستخدمة، وعدد الواقفين وتنوع أنشطة الوقف.⁽⁵⁾

انتهاء الوقف الخيري، هيثم عبد الحميد خزنة، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس، ومع أن العنوان يشير إلى فحوى البحث، إلا أن الباحث قد أشار في مبحثه الثالث من البحث إلى انتهاء وقف الأوراق المالية، حيث أورد أحکاماً لانتهاء وقف الأسهم والصكوك.⁽⁶⁾

أما تميز هذا البحث، فينبع من خلال الإجابة على متطلبات ضرورية لإنشاء الشركة الوقفية، غفلت عنها الدراسات السابقة، كأركان الوقف وانطباقها على الشركات الوقفية، وأهمية الإدارة في هذه الشركات من خلال طرق موضوع النظارة في الشركة الوقفية، إضافة إلى المعاجلات المحاسبية والرقابية ذات العلاقة، ومن ثم بحث معالجة خسارة الشركة الوقفية واللجوء إلى تصفيتها.

هيكلية البحث:

لتحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته، فإنه سيتم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، حيث تناول الأول التكيف الفقهي للشركة الوقفية، بينما تطرق الثاني إلى موضوع النظارة على الشركة الوقفية، وبحث الثالث في توزيع ريع الشركة الوقفية، أما المبحث الرابع فقد تصدى لموضوع استخدام الأصول المحاسبية للشركة من حيث تصفيتها وانتهائتها؛ وعرض الباحث أبرز النتائج والاقتراحات في الخاتمة.

المبحث الأول: التكيف الفقهي للشركة الوقفية

تستمد الشركة الوقفية مقوماتها من خلال كونها تجديد للدعوة إلى الوقف، بعد السبات الذي أصابها، ومحاولة إيزاده من جهات مختلفة، بعدما أثيرت ضده الشبهات. إن قيام الشركات الوقفية تمثل إحياءً للسنة وتجديداً للدعوة إلى الله

(5) محمد بن أحمد الزامل، الشركات الوقفية وأثرها في تنمية أعيان الوقف، ملتقى تنظيم الأوقاف الثاني، الرياض، 1435هـ.

(6) هيثم عبد الحميد خزنة، إنتهاء الوقف الخيري، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس، إصدار الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط 1435هـ / 2013 م، ص 79 وما بعدها.

بأسلوب عصري، ومراعاةً للتطور في الحياة، والتقنيات والإدارة والمؤسسات. سيسعى هذا البحث إلى تحديد المفاهيم، ومن ثم التعریج على صور الشركة الواقفية، وبيان أركان الوقف ومدى انطباقها على الشركات الواقفية.

المطلب الأول : في تحديد المفاهيم

أ- الاكتتاب: هو عمل إداري يتم بمقتضاه انضمام المكتتب إلى الشركة تحت التأسيس، مقابل الإسهام في رأس مال الشركة بعدد معين من الأسهم المطروحة، وهو دعوة توجه إلى أشخاص غير محددين سلفاً للإسهام في رأس المال.⁽⁷⁾

ب- الشركة: عرف الحنفية الشركة بأنها عقد بين المشاركين في رأس المال والربح.⁽⁸⁾ وقد اعتمد الباحث هذا التعريف لأنّه يعبر عن حقيقة الشركة في أنها عقد، أما التعريف الأخرى التي ذكرتها بقية المذاهب فقد عرفت الشركة، إما بالنظر إلى هدف الشركة أو أثرها أو النتيجة المترتبة عليها.

لم تنشأ الشركة المساهمة إلا في العصر الحديث، ولم تكن معروفة عند الفقهاء المتقدمين، لذا، لا تجد لها ذكراً فيما كتبه الفقهاء المتقدمون عن الشركات. وعليه، فإن المعتمد في تعريفها ما ورد في قوانين الشركات المعاصرة وأنظمتها. جاء في نظام الشركات السعودي بأن الشركة المساهمة هي: (الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة، وقابلة للتداول، ولا يسأل الشركاء فيها إلا بقدر قيمة أسهمهم، ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء فيها عن خمسة).⁽⁹⁾

أما قانون الشركات العراقي، فقد عرفها بكونها: تتألف من عدد من الأشخاص لا يقل عن خمسة يكتب فيها المساهمون بأسمائهم في اكتتاب عام ويكونون مسؤولين

(7) أبو زيد رضوان، شركات المساهمة، دار الفكر العربي، ط١، 1998، ص 55.

(8) ابن عابدين، تجوير الأنصار، مع الدر المختار مع حاشية ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي ت 1252هـ/1938هـ، ط. دار إحياء التراث العربي، 6/466.

(9) نظام الشركات السعودي، ص 9.

عن ديون الشركة بمقدار القيمة الاسمية للأسهم التي اكتتبوا بها.⁽¹⁰⁾
أما القانون الأردني للشركات فقد عرفها بأنها: شركة تتتألف من عدد من المؤسسين
لا يقل عن اثنين يكتتبون فيها بأسمهم قابلة للإدراج في أسواق للأوراق المالية
للتداول والتحويل وفقاً لأحكام هذا القانون، وأي تشريعات أخرى معمول
بها.⁽¹¹⁾

ويلاحظ اتفاق هذه القوانين من حيث تعريفها لشركة المساهمة؛ فالمساهمون
متعددون، - لا يقلون عن خمسة- في النظام السعودي والعراقي، ولا يسأل
المساهم إلا بقيمة أسهمه.

ج- الشركة الوقفية: عرفت الشركة الوقفية بأنها عقد مشاركة في رأس المال
بين وقفين، أو أكثر، في مشروع يستهدف الربح؛ لتسهيل الربح الناتج منها.⁽¹²⁾
وعرفت - أيضاً - بأنها «اجتماع أصول وقفية وإدارتها، بهدف الاتجار بها وفقاً
للانظمة التجارية».⁽¹³⁾ والملاحظ من التعريفين اتفاقهما على اشتراك أصول لأكثر
من وقف في مشروع بهدف تحقيق العائد، إلا أن كلا التعريفين أهملما إمكانية إنشاء
شركة وقفية عن طريق الاكتتاب العام، لذا فإن الباحث يقترح تعريف الشركة
الوقفية، بكل منها، عقد مشاركة في أصول وقفية قائمة، أو أسهم وقفية يكتب بها
بقصد مشروع معين من أجل تسهيل العائد.

المطلب الثاني : صور الشركة الوقفية

اقتراح عدد من الباحثين⁽¹⁴⁾ أشكالاً يمكن أن تكون عليها الشركة الوقفية، وهي
على النحو الآتي:

أ- الشركة الوقفية ذات المسؤولية المحدودة:

(10) قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997، المادة 6.

(11) قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006، الباب السادس المادة 90.

(12) خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي، تأسيس الشركات الوقفية، دراسة فقهية تأصيلية، ص 28.

(13) خالد بن عبد الرحمن المها، الشركات الوقفية، بحث مولى من كرسى الشيخ راشد بن دايل للدراسات الأوقاف، ص 20.

(14) خالد عبد الرحمن المها و خالد عبد الرحمن بن سليمان الراجحي.

عرفت الشركة الوقفية ذات المسؤولية المحدودة بكونها: شركة من وقفين فأكثر بها لا يزيد عن خمسين وقفاً، ولا يكون كل شريك فيها مسؤولاً إلا بقدر حصته من رأس المال.⁽¹⁵⁾ ويتم اللجوء لهذا النوع من الشركات؛ لأنها تعتمد الشخصية الاعتبارية للشركة).⁽¹⁶⁾

وتكون هذه الشركة وقفية إذا كان كل شركائها من الأوقاف، وعليه فإن تأسيس هذه الشركة الوقفية لا يخلو من حالين⁽¹⁷⁾:

الأول: أن تكون هذه الشركة ذات المسؤولية المحدودة تجارية بصورةها المعروفة وقائمة، ثم يوقف كل شريك - سواءً كان شخصاً عادياً أم اعتبارياً - جميع أسهمه في الشركة، فتكون الشركة - بذلك - قد تحولت إلى شركة وقفية بالكامل، وتتحل صكوك الوقفية محل الشركاء السابقين في ملكية الأسهم.

الثاني: أن يتم تأسيس هذه الشركة ابتداءً من كيانات وقفية لا تقل عن وقفين، ولا تزيد عن خمسين وقفاً، من خلال سجلات تجارية تملك تلك الأوقاف، لتكون بذلك شركة مستقلة، لها شخصيتها وكيانها النظمي المستقل.

سيتيح هذا النموذج للأوقاف أن تستثمر أصولها من خلال الشركة ذات المسؤولية المحدودة، التي يتم تأسيسها بوصفها شخص اعتباري مستقل بذاته المالية عن الوقف، ويتنااسب هذا المقترن مع الاستثمارات المتعددة، التي تملك أصولاً متنوعة، وتستثمر في مجالات عدة. ويطلب تنفيذه وجود صك وقف، وبموجبه يصبح المالك للشركة، وعليه، يقوم مجلس النظارة بتعيين مجلس مديرين الشركة؛ ليقوم بتنفيذ الخطط الاستشارية المعتمدة من مجلس النظارة.⁽¹⁸⁾

ومن سلبيات هذا النموذج أن توثيق أي تعديل على عقد تأسيس الشركة ينبغي أن يكون أمام كاتب العدل، مما يتطلب عليه استغراق بعض الوقت والمصاريف

(15) خالد بن عبد الرحمن المهنـ، الشركات الوقفية، بحث مولـ من كرسـي الشـيخ رـاشـدـ بن دـاـيلـ لـدـرـاسـاتـ الأـوقـافـ، صـ 20ـ.

(16) المصدر نفسهـ، صـ 31ـ.

(17) خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحيـ، مصدر سبق ذكرـهـ، صـ 29ـ.

(18) محمد بن أحمد الزاملـ، الشركات الوقفية وأثرها في تنمية أعيان الوقفـ، ملتقـى تنـظـيمـ الأـوقـافـ الثـانـيـ، الـرـيـاضـ، 1435ـهــ.

المترتبة على ذلك، وقد تكون هذه السلبية ميزة لدى البعض، سيما عند تعلقها باشتراط كاتب العدل مطابقة صك الوقف مع التعديل المطلوب، كي يضمن تحقيق أهداف الوقف.

كما يرى البعض أن سلبيات هذا النموذج وجود قيود محاسبية والتزامات حدها نظام الشركات على الشركاء وإدارتها، من أبرزها تقديم التقارير، والقواعد المالية للوزارة، وغيرها من الجهات ذات العلاقة⁽¹⁹⁾. ويرى الباحث أن وجود القيود المحاسبية والتزامات التي حدها نظام الشركات تمثل ميزة لضمان الوقف والحفاظ على حقوقه.

ومن الملاحظ إن لا وجود فعلي لهذه الشركة على واقع الحال، إنما حاول الباحثون استنباطها تماشياً مع نظام قانون الشركات السعودي. أما فيما يخص قانوني الشركات العراقي والأردني، فقد أجازا تسجيل الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخصين فأكثر، وسمح لتقدير المراقب بأن يسجل الشركة من قبل شخص واحد، كما لم يحدد القانون حداً أعلى للشركة⁽²⁰⁾. وينعكس ذلك فيما بعد على الشركة الوقفية ذات المسؤولية المحدودة على وفق نظام الشركات الأردني، ومن ثم ينبع أن تكون مكونة من صكين وقفين فأكثر، كما يمكن لصك واحد أن يمارس نشاط الشركة.

ب- الشركة الوقفية المساهمة:

إنّ تأسيس هذه الشركة الوقفية لا يخلو من حالين:

الأول: أن تكون هذه الشركة المساهمة تجارية قائمة بصورةها المعروفة، ثم يُوقف كل شريك - سواء كان شخصاً عادياً أم اعتبارياً - جميع أسهمه في الشركة، فتكون الشركة بذلك قد تحولت إلى شركة وقفية بالكامل، وتتحمل صكوك الشركة

(19) المصدر نفسه.

(20) قانون تعديل قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 الصادر عن سلطة الاتلاف المؤقتة، رقمه 64 صادر بتاريخ 2004 الفصل الثاني، المادة 4؛ قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006، الباب الثالث.

محل الشركاء السابقين في ملكية الأسهم.

الثاني: أن يتم تأسيس هذه الشركة ابتداءً من كيانات وقفية لا تقل عن خمسة أوقاف، من خلال سجلات تجارية تملك تلك الأوقاف، لتكون بذلك شركة مستقلة لها شخصيتها وكيانها النظمي المستقل. وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن تعريف الشركة الوقفية المساهمة بأنها (شركة من خمسة أوقاف فأكثر، يكون رئيس مالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة، ولا يكون كل شريك فيها مسؤولاً إلا بقدر حصته من رأس المال)⁽²¹⁾. ولا يراد هنا الاعتبار للعدد بل للنقدار، فقد أراد المعرف أن يكون مقدار الوقف كبيراً. فهذا النموذج يتناسب مع الاستثمارات الضخمة التي تملك أصولاً متنوعة وتستثمر في مجالات مختلفة.⁽²²⁾ وإذا ما حاولنا إسقاط هذا المقترح على قانون الشركات العراقي والأردني، نجد أن المشرع قد ميّز بين الشركة المساهمة الخاصة وال العامة، وفي كلتا الحالتين سمح بتسجيل الشركة المساهمة من قبل شخصين فأكثر، إلا أنه اقتصر تخصصات الشركة المساهمة العامة على الآتي:

- أعمال البنوك والشركات المالية والتأمين بأنواعه المختلفة.

- الشركات ذات الامتياز.⁽²³⁾

وأعتقد أن ذلك سيفتح المجال أمام تأسيس الشركة الوقفية في الأردن باعتبارها مساهمة خاصة، وعامة كذلك، إذا ما كانت صكوكها الوقفية نقدية حصراً ومن ثم يمكن عدّها شركة مالية.

ج- المؤسسة الوقفية⁽²⁴⁾

يتناصف هذا المقترح مع حجم الاستثمارات القليلة وغير المتنوعة، مثل: وقف

(21) خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي، مصدر سبق ذكره، ص 28.

(22) محمد بن أحمد الزامل، ص 15.

(23) قانون تعديل قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 الصادر عن سلطة الاتلاف المؤقتة، رقمه 64 صادر بتاريخ 2004 الفصل الثاني، الفرع الثاني، المادة 6؛ قانون الشركات الأردني، مصدر سبق ذكره، المادة 93.

(24) محمد بن أحمد الزامل، ص 11.

العقار، والأسهم، والمشاريع الصغيرة، أو تملك حصص في شركات ذات عوائد جديدة؛ يتطلب تنفيذه وجود صك وقف على عقار، أو أسهم - مثلاً - يتم بموجبه الحصول على سجل تجاري يختار له مديرًا، يعين من قبل مجلس النظارة؛ ليقوم بإدارة استثمارات الوقف حسب الخطط المعتمدة من مجلس النظارة، ويصبح مالك هذا السجل هو الوقف بوصفه شخصية اعتبارية مستقلة.

ومن سلبياته:

- محدودية الأنشطة الممارسة.

- محدودية الإدارة والصلاحيات.

ولا يوجد تعارض في ذلك بالنسبة لقانون الشركات الأردني، إذ سبق ذكر أن المشرع قد سمح بتسجيل الشركة من قبل شخص واحد.

المطلب الثالث : أركان الوقف وانطباقها على الشركات الوقفية

أجمع الفقهاء على وجود أركان للوقف ينبغي وجودها لتحقيق الوقف، سيسعى هذا المطلب إلى تبيان مدى انطباق أركان الوقف على الشركة الوقفية.

أولاً- العين الموقوفة:

وضع الفقهاء شرطًا عدّة للعين الموقوفة، حيث تمثلت في كون العين الموقوفة مالاً متقوّماً، وأن تكون معلومة⁽²⁵⁾ - كذلك - كونها ملكاً للواقف وناجزة، وهو قول الجمهور.⁽²⁶⁾

ويتحقق المال المتقوّم إذا ما توافر فيه شرطان هما الحيازة، وإمكانية الانتفاع به. فاما الشرط الأول فإن الأسهم التي سيتم وقفها في هذه الشركات - بالتأكيد - ستكون ملكاً للموقوف عليهم، إذ إن ذكر الهدف من الشركات وغايتها هو تجميع الأموال

(25) البحر الرائق 5/203؛ حاشية ابن عابدين 4/341؛ مغني المحتاج 3/524، كشاف القناع 4/243.

(26) حاشية ابن عابدين 4/341؛ الشرح الكبير 6/270؛ مغني المحتاج 3/537.

اليسيرة.

وبالتأكيد فإن هدف الشركة يسعى إلى تحقيق منفعة أو خدمة معينة حسب نوعه، وكما هو مذكور في صور الشركات الوقفية، لذا، فإن الأسهم الموقوفة في هذه الشركة أو تلك ستتحقق منفعة ما، بحسب طبيعة الشركة المنشأة ومن ثم يتحقق شرطاً المال المتقوم.

الشرط الثاني: وهو أن يكون معلوماً. والأسهم معلوم المدار على مجملأً يعطي المساهم صورة تقريرية عن مقدار أسهمه، وما تثله في الشركة كجزء من ممتلكاته. أما في كون أسهم الشركة ملكاً للواقف، فهذا أمر جلي، إذ إن المساهم يمتلك المال اللازم ملكاً تاماً، لا نزاع فيه، يمكنه من شراء حصته في أسهم الشركة.

وقد اتفق الفقهاء على خلاف من المالكية على عدم جواز التأقيت في الوقف، والواضح أن وقف أسهم الشركة يمكن أن يكون ناجزاً، إذ باستطاعة الواقف، أن يحدد مقدار الأسهم التي يريد وقفها دون تعليق، وبإخراجها من ملكه في الحال.

ثانياً:- الموقف عليه:

وقد تبين أن المقصود بالموقوف عليه، الجهة المستفيدة من الوقف، ولما كانت غاية الوقف القرابة، فقد حدد لها العلماء شروطاً تمثلت بالآتي:

أ- أن تكون الجهة الموقوف عليها جهة بر، وهو مذهب الحنفية⁽²⁷⁾ والحنابلة.⁽²⁸⁾

ب- أن تكون الجهة الموقوفة غير منقطعة: الواضح أنه لا خلاف بين الفقهاء على صحة الوقف معلوم الابداء والانتهاء غير المنقطع.⁽²⁹⁾

ج- أن لا يوقف على نفسه: من المعلوم أن المنفعة المتحققة من الشركات الوقفية لا تستهدف شخصاً بعينه، ومن ثم فإن منفعتها ستكون على فئة

(27) حاشية ابن عابدين 341/4.

(28) كشاف القناع 245/4.

(29) د. أسامة العاني، صناديق الوقف الاستثماري، دراسة فقهية اقتصادية، دارالبيان الإسلامي، بيروت، ط1، 2009، ص 36.

مستهدفة من خلال نوع الشركة دون شخص عينه.
د- أن يكون على جهة يصح ملكها وتملکها: وهذا أمر متتحقق في الشركات الوقفية، فالأسهم المطروحة للاكتتاب توضح الجهة المراد تملکها، وبها أن الهدف من هذه الشركات هو تحقيق منفعة يتغير فيها مرضاة الله، لذا، فإن الأسهم الموقوفة ستدخل ضمن ما أجازه الفقهاء⁽³⁰⁾.

ثالثاً- الواقف:

الواقف: هو المتبرع بالمال. ويحق له أن يشرط في وقفه ما شاء مما لا يخالف الشرع، أو ما لا يخالف مصلحة الوقف أو الموقوف عليهم، وقد نص المالكية⁽³¹⁾ والشافعية⁽³²⁾ على أهلية التبرع للواقف. وإذا اشترط الواقف في وقفه أن يصرف المال في جهة معينة، فيجب الالتزام بشرطه، وحصر صرف الريع على هذه الجهة. ويدخل في شرط الواقف: تعينه ناظراً، فإذا اشترط الواقف النظر على وقفه أو لغيره، وجب العمل بشرطه⁽³³⁾، لما روي أن عمر - رضي الله عنه - كان يلي أمر صدقته - أي: وقفه - ثم جعله على حفصة تلية ما عاشت، ثم يليه أولوا الرأي من أهلها⁽³⁴⁾.

وبقدر تعلق الأمر بالشركة الوقفية، فينبغي على نشرة الإصدار المتعلقة بالسهم استيعاب كل الأمور آنفة الذكر.

واضح أن هذه الشروط لا يمكن تجسيدها من كل المساهمين في الشركة، مما يعطى إدارتها فيما إذا أراد كل مساهم استخدام حقوقه، مما يتطلب توفر الولاية على الوقف، وهذا ما سيتم تناوله في لاحقاً.

رابعاً: الصيغة:

ذهب الجمهور إلى أن الوقف لا يصح إلا بالقول، إلا أن الإمام أحمد - رحمه

(30) الصناديق الوقفية المعاصرة ص 30.

(31) حاشية الدسوقي 77/4.

(32) الشربيني، معنى المحتاج 523/3.

(33) النهاج ومعنى المحتاج 2/394، المجل 3/109، المجموع 16/333، المذهب 3/683.

(34) هذا الأثر رواه أبو داود 2/105، والبيهقي 6/160.

الله - رجح أن الوقف يحصل بالفعل مع القرائن الدالة عليه.⁽³⁵⁾ ومن المعلوم أن إقبال الواقف على شراء الأسهم وتملكها تمثل الصيغة الدالة على تحقق الوقف في الشركات الوقفية.

ويتم تحقيق ركن الصيغة في الشركة الوقفية من خلال وثيقة الاكتتاب التي تنظم الوقف، ومقداره، وأهدافه، وبقية الشروط.

المبحث الثاني : النظارة على الشركة الوقفية

الولاية على الوقف حق مقرر شرعاً على كل عين موقوفة، لتأمين حفظها أولاً، واستئثارها وتشغيلها، واستخراج الريع والغلة منها ثانياً، ولصرف ثمارها على الجهات المحددة فيها ثالثاً، ثم لحماية الوقف والدفاع عنه والمطالبة بحقوقه رابعاً.

وإن كل موقوف لابد له من متول يدير شؤونه، ويحفظ أعيانه، ويستثمره على الوجه المشروع، ثم يصرف غلته إلى مستحقيه على مقتضى وثيقة الوقف، وحسب شروط الواقف.⁽³⁶⁾

الولاية على الوقف إما أن تكون أصلية للواقف -نفسه- باشتراطها لنفسه، وإما أن تكون للموقوف عليهم، وإما أن تكون للقاضي، وإما أن تكون بالتوكيل أو التفويض لآخر بولاية الوقف، وأهم شرط في التولي على الوقف الكفاية بالقوة

(35) ابن قدام، المعني وليه الشرح الكبير، تحقيق محمد شرف الدين خطاب والسيد محمد السيد، دار الحديث، القاهرة، ط 1، 1996، 6 / 213.

(36) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي، توريب الأنصار مع الدر المختار مع حاشية ابن عابدين، بيروت ط 2 / 1409 هـ / 1988م، دار إحياء التراث العربي 4 / 58، 44، الخطاطب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، المعروف بالخطاطب الرعيني، مواهب الجليل لشرح مختصر حليل، تحقيق زكريا عميرات، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية طبعة خاصة / 25، 2003، 6 / 25، البهوي، الشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوي، شرح مختصر الإرادات، دقائق أولى النبي لشرح المتن، تحقيق عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2000، 2 / 412، النووي، يحيى بن شرف، أبو زكريا، روضة الطالبين وعمند المفتين، المكتب الإسلامي، ط 3، 1991، 5 / 384، المצרי، عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم، المصري الحلبي، الحاوي الكبير، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية، 9 / 397، الشريبي، الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب، مغني الحاج إلى معرفة معاني ألفاظ النهاج، تحقيق علي محمد معرض وعادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط 1، 1994، 2 / 293، الشيرازي، أبو إسحاق، المذهب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق الدكتور محمد الرسيلي، دار القلم دمشق، ط 3 / 1996، 3 / 390، حامد، عبدالله صالح، شرط الوقف وقضائيا الاستئصال، مجلة أوقاف، المدد، ص 87، 118، 135، هاد، نزه، أساليب استئثار الأوقاف وأسس إدارتها، في نحو دور تسوی للوقف، أبحاث ندوة أقامها مركز أبحاث الوقف والدراسات الاقتصادية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت - الطبعة الأولى - 1414هـ / 1993م، ص 179.

والقدرة، والخبرة في التصرف في واجباته⁽³⁷⁾.

المطلب الأول : الولاية على الشركة الوقفية

أما فيما يخص الشركة الوقفية، فإن الأمر - كما أرى - يتطلب الاجتهاد قدر الإمكان في رسم معاً مل إنشاء ولاية، تتكون من مجلس نظارة الوقف. أما فيما يخص وظيفة ناظر الوقف، فهي تنحصر في تنفيذ شروط الواقف، والقيام بما أناطه به من مهام ووظائف وفق ما تطلبه منه الولاية من تحر للمصلحة، كما هو الشأن مع كل الولاية⁽³⁸⁾.

1. الهيئة العامة:

الهيئة العامة تمثل مجموع المكتتبين(المساهمين) في الشركة الوقفية، لذا، فهي تمثل أعلى سلطة لها، إذ إنها تقوم مقام الواقف، وهي التي تتولى اختيار مجلس النظارة⁽³⁹⁾، ورئيس مجلس الإدارة وأعضائه، وتتخذ القرارات الإستراتيجية التي تحصل الشركة في ضوء مصلحة الوقف، وشروط الوقفية، ووثيقة الاكتتاب العام والنظام الداخلي. لترسم السياسات والخطط الإستراتيجية للشركة.

يحق للهيئة العامة للشركة الوقفية - في اجتماع غير عادي تعقدة- إقالة رئيس مجلس الإدارة، أو أي عضو من أعضائه، باستثناء الأعضاء الممثلين لأسمهم الحكومية، أو أي شخص اعتباري عام، وذلك بناء على طلب موقع من مساهمين، ويقدم طلب الإقالة إلى مجلس الإدارة، وعلى المجلس دعوة الهيئة العامة؛ لعقد اجتماع غير عادي لها خلال مدة يحددها القانون من تاريخ تقديم الطلب إليه؛ لتنظر الهيئة العامة فيه، وإصدار القرار الذي تراه مناسباً بشأنه.

(37) ابن المهام، فتح القدير 5 / 61، حاشية ابن عابدين 3 / 378 - 531 / 3، مawahب الجليل 37 / 6، المذهب 3 / 690، المغني 5 / 529، كشاف القناع 4 / 459، 2، الرق في الشريعة 89 / ص، نظام الوقف 133 / ص، مفتاح الدرية 4 / 6، الأحكام الفقهية 819 / ص، إدارة وتمير ممتلكات الأوقاف، بحث إدارة الوقف في الإسلام، 203 / ص وما بعدها، للدكتور عبد الملك السيد.

(38) محمد المهدى، نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة (النظام الوقفي المغربي نموذجاً)، الأمانة العامة للأوقاف الكويت، 2010 / 1431 م ص 230.

(39) قد تكون الهيئة العامة مجلس النظارة نفسه، على وفق أنها تتمتع بجميع الصلاحيات وكوئتها السلطة العليا.

2. تشكيل مجلس النظارة:

ذكر أعلاه أن من حق الهيئة العامة تشكيل مجلس النظارة، وينبغي على هذا المجلس أن يكون من ذوي الخبرة والاختصاص، فيما يتعلق بمهام الشركة، كما ينبغي أن يكون أعضاؤها على دارية بالوقف وبنصوص وثيقة الاكتتاب المتعلقة بالشركة، والجوانب الشرعية المتعلقة بها. ويتولى مجلس النظارة الإشراف على مجلس الإدارة، ويكله بعض صلاحياته من حيث ما يتعلق بأمور النظارة.

3. تشكيل مجلس إدارة للشركة الوقفية:

يلزم نظام الشركات تشكيل مجلس إدارة للشركة الوقفية، يتولى إدارتها وفقاً لما يحدده النظام الداخلي⁽⁴⁰⁾ للشركة. ويتم انتخاب المجلس من قبل الهيئة العامة للشركة (أصحاب الأسهم المكتتبين)، ويقوم مجلس الإدارة بمهام ومسؤوليات الإشراف على إدارة أعمالها لمدة محددة تبدأ من تاريخ انتخاب. وفي حال مساعدة الحكومة، أو أي من المؤسسات الرسمية العامة، أو أي شخصية اعتبارية عامة أخرى في الشركة تمثل في مجلس إدارتها، بما يتناسب مع نسبة مساهمتها في رأس المال الشركة، وفي جميع هذه الحالات يتمتع من يمثلها في المجلس بجميع حقوق العضوية، ويتحمل واجباتها. يتغنى مجلس إدارة الشركة الوقفية من بين أعضائه بالاقتراع السري رئيساً ونائباً له، يقوم بمهام وصلاحيات الرئيس عند غيابه.

إنَّ رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الوقفية مسؤولون تجاه (الهيئة العامة) والغير عن كل مخالفة ارتكبها أي منهم، أو جمعيهم لقوى وإنظمة المعامل بها، أو لنظام الشركة، وعن أي خطأ في إدارة الشركة، ولا تحول موافقة الهيئة العامة على إبراء ذمة مجلس الإدارة دون الملاحقة القانونية لرئيس وأعضاء المجلس.⁽⁴¹⁾ بينما اقتصر قانون الشركات العراقي مسؤولية مجلس الإدارة أمام الهيئة العامة

(40) تنظم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة المساهمة العامة بموجب أنظمة داخلية خاصة يدها مجلس إدارة الشركة، ويحدد فيها بصورة مفصلة واجبات المجلس وصلاحياته ومسؤولياته في تلك الأمور.

(41) قانون الشركات الأردني لسنة 1997 المادة 7، النظام السعودي للشركات المادة 78.

وسكت عن الغير⁽⁴²⁾. فيما ذكرت المادة 145، أنه إذا ظهر من تقرير المفتش أن عضواً في مجلس الإدارة...، قد أتى عملاً يسأل عنه، وجب على المسجل إبلاغ الجهات المختصة بذلك، لاتخاذ الإجراء المناسب⁽⁴³⁾.

يكون مجلس إدارة الشركة الوقية، أو مديرها العام الصلاحيات الكاملة في إدارة الشركة في الحدود التي يبينها نظامها. وتعد الأعمال والتصرفات التي يقوم بها المجلس ومديره، ملزمة لها في مواجهة الغير الذي يتعامل مع الشركة بحسن نية، ولها الرجوع عليه بقيمة التعويض عن الضرر الذي لحق بها، وذلك بغض النظر عن أي قيد يرد في نظام الشركة أو عقد تأسيسها.

وينبغي أن يحرص المجلس على تنفيذ دستور الوقية (عقد الاكتتاب ونظامها الداخلي)، ويحرص على استقلاليتها، ويتولى المسؤولية القانونية للشركة، ويكون مسؤولاً لا عن الإشراف على إدارة المؤسسة، وتمثيلها لدى الجهات المختصة في ضوء عقد التأسيس أو نظامها الداخلي.

إن اتساع أعمال الشركة وتعقدتها يجعل مجلس الإدارة عاجزاً عن القيام بدوره على أفضل وجه دون الاعتماد على مجموعات استشارية داعمة، إذ تقوم - هذه - اللجان بتقديم الرأي العلمي المدروس والمحترف في المسألة التي تواجهه.

المطلب الثاني : صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة

وتكون على النحو الآتي:

1. يعد رئيس مجلس الإدارة رئيساً للشركة الوقية، ويمثلها لدى الغير، وأمام جميع الجهات، بما في ذلك الجهات القضائية المختصة، وله أن يفوض من يمثله أمام هذه الجهات، ويمارس رئيس المجلس الصلاحيات المخولة له بموجب القانون والنظام الداخلي في الشركة، ويتولى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بالتعاون

(42) قانون الشركات العراقي، المادة 120.

(43) المصدر نفسه، المادة 145.

مع الجهاز التنفيذي في الشركة.

2. يجوز أن يكون رئيس مجلس الشركة متفرغاً للأعمال الشركة.

3. يجوز تعين رئيس مجلس إدارة الشركة الوقفية، أو أي من أعضائه مديرًا عامًا للشركة أو مساعداً أو نائباً له، بقرار صادر عن أكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس في أي حالة من هذه الحالات، على أن لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت. يتولى المدير العام إدارة الشركة، وترتيب أمورها، وتحديد نوع الأسهم الوقفية المعامل بها، وآلية منح العوائد والقروض واستردادها، وأي متعلقات أخرى بالشركة.

4. المصادقة على اختيار رؤساء الدوائر التنفيذية بحسب التخصص وباقتراح من المدير العام. ويتحتم على مجلس الإدارة أن يقوم بالمصادقة على (وثيقة) صيغة الاكتتاب العام المقدمة من الإدارة التنفيذية، من حيث إقرار مقدار رأس المال المقترح الاكتتاب فيه، وشروط الوقفية، كي يكون الم قبل على شراء الأسهم واعياً لطبيعة الشركة وعملها، ومن ثم تكون قد أنجزنا شرط الصيغة فيما يتعلق بالوقف.

أما الأعمال الاعتيادية، فيتو لها الجهاز التنفيذي، ويكون مسؤولاً أمام الجهة العليا (مجلس الإدارة). يتكون الجهاز التنفيذي من أقسام حسب حجم الشركة، ويتولى متابعة حقوق والتزامات المؤسسة ومعاملاتها الختامية، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة، ويتم إدارته من قبل المدير العام - عادة.

يستحق أعضاء مجلس الإدارة أجوراً. وهذه الأجور إما أن تكون مذكورة في صك الوقفية منصوص عليها أو شاملة له بعمومها، وإن لم تذكر فهي راجعة لمسألةأخذ النظار لأجور إدارة الشركة إن كانوا نظاراً، والصحيح جوازه على أن يكون أجراً المثل، وهذه الأمور قد حددها النظام فكانت أجراً المثل فيها مقبولة شرعاً، وإن لم يكونوا من النظار، فهي أجور لإدارة الوقف، وهو أمر مقبول شرعاً كسائر

أنواع عمارة الوقف⁽⁴⁴⁾. لذا، فإن النظارة في الشركة الوقفية ستكون على مستويات ومراحل، فالمدير العام هو الناظر على ما تحت سلطته من إدارات تنفيذية، وهو مُسَاءِلُ أَمَامَ مَجْلِسِ الإِدَارَةِ، وَكَذَلِكَ أَمَامَ مَجْلِسِ النَّظَارَةِ. وَمَجْلِسُ الإِدَارَةِ هُوَ المشرف على المدير العام والجهاز التنفيذي، في الوقت الذي يكون فيه مجلس الإدارة وما يندرج عليه من واجبات ومسؤوليات تحت نظارة مجلس النظارة. وكما هو مبين في الشكل (١).

وقد يثار بعض الالتباس فيما سبق، فقد ذُكر بأن الناظر الأساسي للشركة الوقفية هو مجلس النظارة، ثم تم ذكر بأن مجلس الإدارة الذي يتولى الإشراف (النظارة) ويَخول المدير العام الإشراف على الأجهزة التنفيذية المختلفة في الشركة، إضافة إلى توليه إدارة بعض الأمور المهمة في ضوء ما يحدده النظام الداخلي.

وللإجابة على ذلك، فإن مجلس النظارة خوّل مجلس الإدارة عن طريق التوكيل، حيث أجاز الشافعية التوكيل في الوقف، فقد جاء في معنى المحتاج ويصح التوكيل في طرفي بيع وهبّة،... وسائر العقود... والفسوخ المترافقية؛ كالإيداع والوقف).⁽⁴⁵⁾ ثم خوّل مجلس الإدارة جزءاً من صلاحيات الشركة إلى مديريها العام عن طريق التفويض. وقد وضع الفقهاء شروطاً للوكليل تنسجم مع ما هو عليه في شروط أعضاء مجلس الإدارة، كما يحق للأصليل أن يحدد الوكالة للموكل إليه، في ضوء ما يراه مناسباً، وقد فصلت كتب فقه المعاملات في ذلك.

إن تحديد الصالحيات لكل جهة من الجهات المسئولة في الشركة الوقفية أمر بالغ الأهمية، كي لا تتدخل السلطات فيما بينها، ومن ثمّ تضيع حدود المسؤولية. ترسم هذه الحدود والصالحيات في ضوء التشريعات السائدة في البلد (نظام الشركات)، ونص الوقفية وشروط الاكتتاب العام، وفي النظام الداخلي للشركة، الذي يقر من قبل الهيئة العامة.

(٤٤) خالد بن عبد الرحمن المها، الشرکات الوقفية، بحث مول من كرسی الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف، ص ٥٣.

(٤٥) الشرکي، مغني المحتاج ٢٢٠٢/٢.

لقد حتمت طبيعة عمل الشركة الوقفية توزع النظارة على هذه المستويات المختلفة، فالأعمال اليومية ينبغي أن تكون تحت ولاية المدير العام، أما التقارير الشهرية وأعمال المدير العام ينبغي أن تكون نظارة مجلس الإدارة. أما إقرار الموازنة والحسابات الختامية وتقويم أعمال الشركة المختلفة السنوية أو الفصلية -بحسب ما ينظمها النظام الداخلي- فتكون ضمن صلاحية مجلس النظارة والهيئة العامة.

شكل (1) مستويات النظارة في الشركة الوقفية



والإدارة أو الولاية الجماعية لازمة للظروف المعاصرة، لتعدد الاختصاصات وال مجالات اليوم، وهذا جائز شرعاً ويعرف بتعدد نظار الوقف، لضمان التعاون أولأً، ثم التكامل ثانياً، ثم الرقابة المؤسسية ثالثاً، ولتحمل المسؤولية وتوزيعها عليهم رابعاً، وهذا ما جرى عليه العمل، وتعارفه الناس في مختلف الإدارات والمؤسسات المعاصرة.⁽⁴⁶⁾

(46) انظر موضع إدارة الوقف بعيد عن الدولة في العصور الأخيرة، والمطالبة بعدم صلاحية الدولة لإدارة الوقف في: الوقف الإسلامي، ص 121، 167، 183.

المبحث الثالث : أحكام ريع الشركة الوقفية

تحضع لقانون الشركات السائد في ذلك البلد الشركة الوقفية - ما لم يختص بها نظام أو قانون خاص - إلا أنها - مع ذلك - تبقى ملزمة للوقف من حيث خصوصيتها، ومن ثم فإن أحكام الوقف لابد وأن تسري عليها. وعليه، يتحتم النظر في أحكام ريع الوقف وتوزيع مصارفه.

ينبغي التفريق فيما يخص المستفيدين من ريع الوقف من حيث طبيعة المستفيدين (كمساهمين وغيرهم)، وسيكون كل ذلك محكوماً بحكم الوقفية التي اكتتب عليها المساهمون. ومن ثم يكون توزيع الريع خاضعاً للحكم الواقفي، أي: خاضعاً لشرط الواقف.

المطلب الأول : استفادة المساهمين

وقد أكدت المذاهب على ضرورة الالتزام بشرط الواقف، وقد أكدوا أن شرط الواقف كنص الشارع في المفهوم والدلالة ووجوب العمل به.⁽⁴⁷⁾ بينما خالفهم ابن تيمية -رحمه الله- فعنده، أن شرط الواقف كنص الشارع في المفهوم والدلالة، لا في وجوب العمل به.⁽⁴⁸⁾ إلا أن تدقيق النظر في القولين يصل بنا إلى نتيجة مفادها، أن الالتزام بشرط الواقف واجب، ما دام هذا الشرط لا يعارض المصلحة العامة، أو يلحق الضرر بالمحوق عليهم أو الوقف نفسه، فإذا ثابت شرط الواقف لما فيه من وجوه المصلحة العائدة على الواقف أما الشرط الذي يخالف الشرع فلا يصح.⁽⁴⁹⁾.

استفادة المساهمين تتمثل في (الربح) المتأتي من أسهمهم المستثمرة (العاملة)⁽⁵⁰⁾، والذي ينعكس على صاحبه. فهل يحق للواقف (صاحب السهم) أن يستفيد منه

(47) رد المحhtar لابن عابدين 17/474، أنسى المطالب لزكريا الأنصاري 9/166، حاشية الصاوي 13/5، مطالب أولى النهى لمصطفى السيوطي

.242/13

(48) ابن تيمية،مجموع فتاوى، 21/98.

(49) الدمياطي،إعانة الطالبين 3/200.

(50) ويقصد به عائد السهم.

مباشرة (هنا لا بد من استعراض أراء الفقهاء في ذلك من خلال تناول مسألة وقف الواقف على نفسه).

يرى المالكية والشافعية والراجح عند الحنابلة إلى عدم جوازه، وعلة ذلك: أن الوقف تملك فلا يصح تملكه لنفسه من نفسه.⁽⁵¹⁾ بينما ذهب الحنفية، ورواية عند الحنابلة إلى صحته.⁽⁵²⁾ وهو مروي عن العترة، وابن شبرمة، وابن الصباغ، وشريح.⁽⁵³⁾

والذي يمكن القول بجوازه في هذه المسألة، هو: إما حصول الواقف على كل الغلة مدة حياته، ثم تؤول للقراء مثلاً، أو يشترط حصوله على جزء من الغلة مشاركةً مع الموقوف عليهم، وفي تصور آخر، يجوز حصول الواقف على جزء من الريع، إذا كان الوقف على صنف وتتوفرت فيه صفاتهم، أو استفادة الواقف من المرفق الذي أوقفه مستغلاً للإنفاق من ريعه عليه، ففي كل هذه الصور استحق الواقف جزءاً من الريع، مما يشجع الناس على الوقف؛ لإفادة أنفسهم بالثواب، وبمصدر للدخل مع إفادة الغير من الموقوف عليهم.⁽⁵⁴⁾

أما في حالة إقبال الشركة الوقفية بأنواعها المختلفة على شراء عقار أو مرافق ما من ريع الوقف، فإن ذلك لا يعد وقفاً. جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي (إذا استثمر المال النقدي الموقوف في أعيان كأن يشتري الناظر به عقاراً، أو يستصنع به مصنوعاً، فإن تلك الأصول والأعيان لا تكون وقفاً بعينها مكان النقد، بل يجوز بيعها لاستمرار الاستئمار، ويكون الوقف هو أصل المبلغ النقدي).⁽⁵⁵⁾

وعليه، يمكن القول بإمكانية استفادة المساهمين من ريع وقفهم على أن يراعي ذلك، ويفصل فيه في شروط الاكتتاب (الصك الوقفي)، كي لا يفضي ذلك إلى

(51) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 16/222.

(52) جماعة من علماء الهند، الفتوى الهندية 2/371.

(53) الشوكاني، نيل الأوطار ص 1187، الذخيرة 6/311.

(54) محمد عبد الخليل عمر، ضوابط صرف ريع الأوقاف الخيرية وقواعد ترتيب أولويات الصرف، أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع، المنعقد في الرباط 1430هـ/2009م، نشر الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط١، 1432هـ/2011م، ص 292 (بتصريف).

(55) قرار رقم 140 (15/6)، فقرة: ثانياً (4)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنشق عن منظمة المؤمن الإسلامي المنعقد في دورته الخامسة عشرة بمسقط (سلطنة عمان) 14-19 المحرم 1425هـ الموافق 6-11 آذار (مارس) 2004م.

التنازع، كما قد يعيق المساهمين الذين يرثون الحصول على العائد في الإقبال على الاكتتاب في الشركات الوقفية. ويجوز -أيضاً- أن يحصل الواقفون - أصحاب الأseem- على ريع المراقب المستثمرة للوقف، والله أعلم.

المطلب الثاني: استفادة غير المساهمين

ويقصد بهم:

أ- (الموقف عليهم)، وهنا يكون توزيع الريع عليهم حسب وصية الواقف، أي: وفق الأهداف التي أنشئت الشركة من أجلها، ويكون ذلك مفصلاً في وثيقة الاكتتاب العام.

ب- المضاربون بالأسهم، وسيتم تناول هذا الموضوع، بمعرض حديثنا عن مشروعيه تداول أسهم الشركة الوقفية.

ت- الموظفوون والعاملون بالشركة، ويكون ذلك على وفق النظام الداخلي، ويستحقون الأجر اللازم بحسب أجراً المثل، السائدة في السوق. وتحتسب ضمن بند نفقات (مطلوبات) الوقف.

ث- المستفيدون من زكاة الشركة الوقفية، وذلك بحسب مصارف الزكاة.

فإذا تمت تغطية جوانب الإنفاق الالزام لتمشية أمور الشركة، يمكن استخدام جزء من ريع الوقف النقدي في تنمية أصل الوقف، إذا ما اشترط الواقف ذلك، وحسب ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (140/6-15). وفي حالة الشركة الوقفية فإن الاشتراط يكون بحسب ما ورد في شرط الاكتتاب أو النظام الداخلي، أو بقرار من مجلس النظارة - إذا ما اقتضت الضرورة.

ما سبق يمكن القول بأن: وثيقة الاكتتاب العام التي تمثل (شرط الواقف) في الشركة الوقفية، هي التي تتناول مسألة استفادة المساهمين وغير المساهمين من الريع

- النقيدي للشركة، وقد تبين مشروعية استفادة المساهمين (الواقفين) في حالات هي:
1. أن يحصل المساهمون على الريع مدة من الزمن ثم تؤول للفقراء مثلاً.
 2. أن يشترط الواقفون الحصول على جزء من الريع مشاركة مع الموقوف عليهم.
 3. إذا كان الوقف على صنف وتتوفر فيه صفات الواقفين، يجوز حصول الواقف على جزء من الريع.
 4. يمكن للواقف الاستفادة من المرفق الذي أوقفه مستغلًا للإنفاق من ريعه عليه.
 5. يمكن للموقوف عليهم الاستفادة من الريع بحسب شرط الواقف (المكتبون).

المبحث الرابع : إنتهاء الشركة الوقفية وتصفيتها

يعد تطبيق الأصول المحاسبية على موجودات الشركة الوقفية، ومطلوباتها من الشروط الرئيسة التي تفرضها قوانين الشركات في مختلف بقاع العالم. ويعود الالتزام بالأصول المحاسبية بالثقة على دقة القوائم المالية، ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها في تقويم الجدارة المالية للمؤسسة الوقفية في أي أنشطة استثمارية في المستقبل. كما أن من مزايا هذه القوائم المالية أنها تعطي المتابع، الثقة والاعتماد عليها، مما يساعد على تنامي الإقبال على عملية الوقف لديها من قبل الجمهور. ويسهم اتباع الأصول المحاسبية في متابعة الناظر في إدارة المهام المنأطة به شرعاً تحقيق مبدأ الشفافية.⁽⁵⁶⁾ بل إن ذلك يسهم في منع تعميم صفة الإرهاب والفساد التي باتت توجه إلى المنظمات الإسلامية الخيرية غير الربحية.

ألزمت قوانين الشركات في الدول العربية الشركات على مختلف أنواعها باستخدام الأصول المحاسبية، وطالبتها بإعداد جرد في نهاية كل سنة مالية لقيمة أصول

(56) فؤاد عبد الله العمر، الأصول المحاسبية للوقف وتطوير أنظمتها وفقاً للضوابط الشرعية، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس 10-12 جandi الآخرة 1432هـ / 13-15 مايو 2011، إسطنبول-تركيا، إصدار إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط 1، 2012م، ص 449.

الشركة وخصوصها، وكذلك إعداد ميزانية للشركة، وحساب للأرباح والخسائر، كما في المادة (123) من قانون الشركات السعودي، بل طالب قانون الشركات الأردني في مادته (140) بإعداد تقارير مالية دورية كل ستة أشهر، وكذلك فعل قانون الشركات العراقي في المادة (117). تخضع - جميع - هذه البيانات لتدقيق ومراجعة المراقب القانوني، (المحاسب القانوني) لتماشى مع معايير المحاسبة الدولية.

تلزم قوانين الأوقاف -من جهة أخرى- المؤسسات الوقفية باتباع الأصول المحاسبية، إذ ألزم قانون الأوقاف الأردني - مثلاً - رقم (26) الصادر في عام (1966م) في مادته رقم (11)، احتفاظ ديوان الأوقاف بحسابات منتظمة وفقاً للأسس المحاسبية السليمة. مما سبق يتبيّن ضرورة اتباع الأصول المحاسبية للشركات الوقفية بحسب صورها المختلفة.

يدخل مال الوقف المستثمر في أسهم الشركات محاسبياً، لتحقيق عائد مثلاً في الأرباح الموزعة على المساهمين في الشركة المساهمة في بند الاستثمارات المالية، ويعد العائد أحد بنود غلة الوقف التي تصرف للمستحقين... ولقد صدر معيار للمحاسبة على الاستثمارات عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو المعيار رقم (17) من معايير المحاسبة،... ويمكن الاستفادة منه في بيان المعاجلة المحاسبية للشركة الوقفية.⁽⁵⁷⁾

يسهم الالتزام بالأصول المحاسبية في تبيان الموقف المالي للشركة، ومن ثم متابعة حالات التحوط اللاحزة لتفادي الخسارة المتوقعة، أو للبحث عن أماكن استثمارات جديدة في حالة توقع زيادة الإيرادات، كما يمكن من خلال جرد الأصول معرفة حالتها وقيمتها وجدواه استهلاكها، وإعطاء التوصية اللاحزة إلى مجلس إدارة الشركة بإجراء الاستبدال اللازم في وقته. أما في جانب الالتزامات فتمكن الشركة

(57) محمد عبد الحليم عمر، الأصول المحاسبية للوقف وتطوير أنظمتها وفقاً للمضوابط الشرعية، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس 10-12 جمادى الآخرة 1432هـ / 13-15 مايو 2011، إسطنبول- تركيا، إصدار إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط 1، 2012م، ص 398.

من تحديد جدول أولوياتها تجاه الدائنين ومن ثم توجيه عملية التسديد. يتضح مما سبق أن إلزام الشركة الوقفية بالتزام الأصول المحاسبية يحقق المصلحة من جانبين، الجانب الأول ذاتي، ويتمثل في كسب ثقة الجمهور والهيئة العامة، وكذلك إمكانية متابعة هيئة النظارة ومحاسبتها. والجانب الثاني خارجي، بامتثال القوانين والأنظمة السائدة وتحقيقاً لمبدأ الشفافية وضمان حوكمة الشركات.

المطلب الأول : معالجة الخسارة في أصول الشركة الوقفية

عالجت المادة (58) من قانون الشركات العراقي والمادة (68) في الباب الرابع من قانون الشركات الأردني والمتعلقة بتخفيض رأس المال، مسألة الخسارة للشركة ذات المسؤولية المحدودة إذا زاد عن حاجتها أو لحقت بها خسائر، بينما حددت الفقرة (أ) من المادة (68) في قانون الشركات الأردني خفض رأس المال الشركة إذا زاد على حاجتها، أو إذا لحقت بها خسائر تزيد على نصف رأس المال. كما ألزم القانونان المسجل العام في العراق والمراقب العام في الأردن بنشر ذلك في الصحف الرسمية، وأعطت الحق للدائنين الاعتراض على ذلك.

أما المادة (77) من قانون الشركات العراقي والمتعلقة بخسائر الشركة فقد نصت على:

أولاً: إذا بلغت خسائر الشركة ما يعادل أو يتجاوز 50٪ خمسين بالمئة من رأس مالها، وجب عليها إشعار المسجل بذلك خلال 60 ستين يوماً من تاريخ ثبوت هذه الخسائر في ميزانيتها العمومية.

ثانياً: إذا بلغت خسارة الشركة ما يعادل أو يتجاوز 75٪ خمسة وسبعون بالمئة من رأس مالها وجب عليها اتخاذ أحد الإجراءين التاليين:

- 1 - تخفيض أو زيادة رأس مال الشركة.

2 - التوصية بتخصيفية الشركة.

وإلى الشيء نفسه دعت المادة (75) من قانون الشركات الأردني والمتعلقة بخسائر الشركة، فقد نصت الفقرة (أ) أنه: إذا زادت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة على نصف رأسها، فيترتب على مديرها أو هيئة المديرين فيها دعوة الهيئة العامة للشركة إلى اجتماع غير عادي لتصدر قرارها، إما بتخصيفية الشركة، أو باستمرار قيامها بما يحقق تصحيف أو ضماعها، وإذا لم تتمكن الهيئة العامة من اتخاذ قرار بهذا الشأن خلال اجتماعين متتاليين، فيمنع المراقب الشركة مدة لا تزيد على شهر لاتخاذ القرار، وإذا لم تتمكن من ذلك فتتم إحالة الشركة للمحكمة لغايات تخصيفتها تخصيفية إجبارية وفقاً لأحكام القانون. أما الفقرة (ب): فقد أوجبت تخصيفية الشركة إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أرباع قيمة رأسها، إلا إذا قررت الهيئة العامة في اجتماع غير عادي زيادة رأسها لمعالجة وضع الخسائر أو إطفاءها بما يتفق مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة على أن لا يزيد مجمل الخسائر المتبقية على نصف رأس المال الشركة في كلتا الحالتين.

أما فيما يخص تخفيض رأس المال الشركة المساهمة العامة، فقد أوردت المادة (114) في الفصل السادس من قانون الشركات الأردني جواز تخفيض رأس المال غير المكتتب به، إذا زاد على حاجتها، أو إذا طرأت عليها خسارة، ورأت الشركة إنقاذه رأسها بمقدار هذه الخسارة أو أي جزء منها. على أن تراعى في قرار التخفيض وإجراءاته حقوق الغير المنصوص عليها في المادة (115) من القانون. وأوضحت الطريقة التي يجري بها التخفيض من خلال تنزيل قيمة الأسهم، بإلغاء جزء من ثمنها المدفوع بحيث يوازي مبلغ الخسارة في حالة وجود خسارة في الشركة، أو بإعادة جزء منه إذا رأت أن رأسها يزيد عن حاجتها.

أما النظام السعودي للشركات فقد نص في مادته (144) على أنه للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال إذا زاد على حاجة الشركة أو إذا منيت

بخسائر. ويجوز في الحالة الأخيرة وحدتها تخفيض رأس المال إلى ما دون الحد المنصوص عليه في المادة (الرابعة والخمسين) من النظام. ولا يصدر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة تقرير خاص يعده مراجع الحسابات عن الأسباب الموجبة له عن الالتزامات التي على الشركة وعن أثر التخفيض في هذه الالتزامات.

السؤال الذي يثار - هنا - هو مدى تماشي هذه المواد القانونية المشار إليها أعلاه، مع خصوصية الشركة الوقفية؟ وللإجابة على ذلك ينبغي التطرق إلى مسائل قلة ريع الوقف والاستدامة عليه، ومدى تماشيها مع كل ما ورد ومع طبيعة الشركة الوقفية.

قد تعترى الشركة الوقفية أحوالاً تؤدي بها إلى أزمات مالية تقلل من كفاءة أدائها والأمر الذي ينعكس سلباً بانخفاض عائدتها، أو يؤدي إلى توقفها في أحيان أخرى، ولا بد من الإشارة إلى أن انقطاع عائد الشركة الوقفية يدخل ضمن ما يسمى بانعدام منفعة الوقف، وهو صورة من صور إنتهاء الوقف، وهذا ما سيتم التطرق عليه عند ذكر تصفية الشركة.

يمكن عد خسارة الشركة الوقفية (بما يساوي أو يزيد عن نصف رأس المال الشركة) حالة مشابهة لما اعتاد الفقهاء على تسميته بقلة ريع الوقف، ومن الطبيعي بأن حد القلة مختلف باختلاف الوضع المالي للشركة من حيث المقدار (يسيراً أو كبيراً)، أو المدة الزمنية (مؤقتة أو مستمرة). وعلى وفق قانون الشركات الأردني المشار إليه - آنفاً - فقد أوجب المشرع التدخل عندما تبلغ الخسارة حداً يزيد عن نصف رأس المال الشركة. وحيث أن المشرع قد أجاز للشركة التصرف دون التصفية، لذا، كان من الممكن الأخذ بآراء الفقهاء فيما يتعلق بقلة ريع الوقف. والظاهر من أقوال الفقهاء عدم جواز إنتهاء الوقف ببيع ونحوه إذا انخفض ريعه، أورد ابن قدامة (الأصل تحريم البيع، وإنما أبيح للضرورة صيانة المقصود الوقف عن الضياع،...، وإن قل ما يضيع المقصود، اللهم إلا أن يبلغ في قلة النفع إلى حد لا يعد نفعاً، فيكون وجود

ذلك كالعدم).⁽⁵⁸⁾

الخلول التي أوصى بها المشرع في حالة بلوغ خسارة الشركة حداً يزيد عن نصف رأس مال الشركة هي تخفيض رأس المال الشركة- كما ورد آنفاً- وقد أورد الفقهاء حلوأً مشابه لما ذكر. أورد البهوقى أنه: (ويمجوز بيع آلتة.. وصرفها في عمارته)، وقال - أيضاً: (ويصح بيع بعضه لإصلاح ما بقي).⁽⁵⁹⁾ مما يعني إمكانية السماح بتخفيض رأس المال الشركة الوقافية بغية الحفاظ عليها، وعليه، كان بالإمكان الموافقة على توصية المشرع فيما يخص الشركة الوقافية.

ولكن ما هو الحال إذا توجب الاستدامة لإنقاذ وضع الشركة الوقافية؟

طرق الفقهاء إلى هذه المسألة فقد أجاز المالكية الاستدامة على الوقف من أجل التعمير، ودون الحاجة إلى إذن القاضي.⁽⁶⁰⁾ أما الشافعية فلم يختلفوا في جواز الاستدامة على الوقف من قبل القاضي، ولم يختلفوا - أيضاً - في جواز ذلك لنظر الوقف إذا كان مأذوناً،⁽⁶¹⁾ إلا أن الخلاف وقع في جواز استدامة الناظر إن لم يكن مأذوناً من القاضي، وقد أفتى ابن الصلاح بجواز الاقتراض دون إذن القاضي معللاً ذلك بأن للناظر ولایة تقبل مثل هذا، كما هو الشأن في الوصي.⁽⁶²⁾ وذهب الحنابلة إلى جواز الاستدامة على الوقف بدون إذن القاضي كسائر تصرفاته للمصلحة.⁽⁶³⁾ أما الحنفية فقد ذهبوا إلى جواز الاستدامة إذا ما أذن الواقف، وإن لم يأذن فقد وضعوا شروطاً لجوازه تمثل بوجود الحاجة، أو إذن القاضي.⁽⁶⁴⁾

إذا ما تبين اتفاق المذاهب جواز الاستدامة على الوقف، ترى ما هو المصدر الذي تتم منه الاستدامة؟

أجب الفقهاء على هذه المسألة في: أن تكون من مصادر ثلاثة هي الاستدامة من

.519 (58) ابن قدامة، المغني / 5.

.293 (59) البهوري، كشف النقاع / 4.

.89 (60) الدسوقي، حاشية الدسوقي / 4.

.396 (61) الشربيني، «معنى المحتاج / 2.

.390 (62) ابن الصلاح، الفتوى / 1.

.72 (63) المرداوي، الإنصاف / 7.

.657 (64) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين / 6.

مال الناظر الخاص، أو من بيت مال المسلمين، أو الاستدامة من وقف آخر. وقد أجازت المذاهب الفقهية ذلك باختلاف، فقد أجاز الأحناف الاستدامة من مال الناظر الخاص بإذن القاضي أو توثيق ذلك ببينة⁽⁶⁵⁾، وذهب المالكية إلى جواز ذلك في حاشية الدسوقي،⁽⁶⁶⁾ ولم يفرق الشافعية بجواز الاستدامة على الوقف سواء أكان ذلك من مال الناظر أم من غيره.⁽⁶⁷⁾

وتماشياً مع ما جاء به المشرع في قانون الشركات الأردني، يتوقع في هذه الحالة جواز الاستدامة من مجلس النظارة، ويمكن أن يكون - أيضاً - بالدعوة إلى زيادة رأس المال ومن ثم توثق الاستدامة على شكل أسهم إضافية؛ لزيادة رأس المال ومن ثم تتوفر البينة كما أراد الحنفية.

أما الاستدامة من بيت مال المسلمين، فيمكن تصورها في وزارة المالية في وقتنا الحاضر، وهذا ما لم تتطرق له قوانين الشركات في الوطن العربي، ولم تجزه أصلاً، لذا، سيتم تجاوزه.

ينبغي أن تكون للشركة الوقفية شخصية اعتبارية مستقلة، تميزها وتحافظ على خصوصيتها، ومن ثم استقلالية ماليتها وحساباتها، وهذا ما اتفق عليه الفقهاء بشأن الوقف بشكل عام. إلا أن بعض الفقهاء ذكروا استثناءات أجازوا فيها صرف ريع وقف على آخر، إذا اتحدت الجهة، قال ابن نجيم: (أما إذا اختلف الواقف أو اتحد الواقف، واختلفت الجهة بأن بنى مدرسة ومسجدًا وعين لكل وقفًا وفضل من غلة أحدهما لا يبدل شرط الواقف. وكذا إذا اختلف الواقف لا الجهة، يتبع شرط الواقف. وقد علم بهذا التقرير إعمال الغنتين؛ إحياء للوقف ورعاية لشرط الواقف، هذا هو الحال من الفتاوى).⁽⁶⁸⁾ وإلى ذلك ذهب المالكية، ذكر الشيخ علیش: (فتيا سحنون في فضل زيت المسجد أنه يوقد منه

(65) ابن نجم، البحر الرائق 5/229.

(66) الدسوقي، حاشية الدسوقي 4/88.

(67) الرمل، أستى المطالب 5/562.

(68) ابن نجم، البحر الرائق 5/234.

مسجد آخر)^(٦٩)، وبذلك أفتى الحنابلة، أورد المداوي: (وما فضل من حصره وزيته عن حاجته، جاز صرفه إلى مسجد آخر).^(٧٠) أي: أن الصرف من ريع وقف آخر سيكون على شكل استدانة، وبإسقاط ما تقدم على الشركة الوقفية، فسيكون بالإمكان بيع أسهم شركات وقفية أخرى، أو الاقتراض من شركات وقفية متعددة الجهة على وفق الشروط الآتية:

1. أن يتعدر الإعمار بوسيلة أخرى غير الاستدانة.
2. أن يخشى على الوقف من الهالك والخراب، أو انعدام ريعه أو قلّته ونحو ذلك.
3. أن تتحدد جهة الموقف عليها.
4. أن يكون ذلك على سبيل القرض ما أمكن.^(٧١)

المطلب الثاني: الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري

نصت الفقرة (رابعاً) بموجب المادة (63) من قانون تعديل قانون الشركات العراقي رقم 21 لعام 1997 – الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، رقمه 64 صادر بتاريخ 2004، على أنه للهيئة العامة في الشركة المساهمة والمحدودة تغطية زيادة رأس المال بإحدى الطرق الآتية:

أولاً: إصدار أسهم جديدة، تسدد أيامها نقداً.

ثانياً: تحويل أموال من الفائض المتراكם أو من علاوات الإصدار الاحتياط الأساسي إلى أسهم توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال.

ثالثاً: احتجاز جزء من أرباح الشركة كاحتياطي لتوسيع وتطوير المشروع

(٦٩) عيش، منح الجليل شرح مختصر خليل 8/144.
(٧٠) المداوي، الإنصاف 7/112.

(٧١) هيثم عبد الحميد خزنة، إنهاء الوقف الخيري، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس المنعقد بالدوحة/ قطر في ٤-٥/٢٠١٣، الأمانة العامة للأوقاف، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الكويت، ط١، ١٤٣٥ هـ/ ٢٠١٣ م، ص ١٤٣٤ (بتصريف).

بدلاً من توزيعه أرباحاً، بعد استئثاره فعلاً في الغرض المحتجز من أجله وإضافة هذا الاحتياطي إلى رأس المال وإصدار أسهم جديدة بما يعادل هذا الاحتياطي يوزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم برأس المال.

وإلى الشيء نفسه ذهبت المادة (70) من قانون الشركات الأردني في فقرتها (أ) على أن: الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تقطع (10٪) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الإجباري، وأن تستمر على هذا الاقطاع لكل سنة، على ألا يتتجاوز مجموع ما اقتطع لهذا الاحتياطي رأس مال الشركة. وذكرت الفقرة (ب) من المادة - نفسها - بأن: للهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تقرر اقطاع نسبة لا تزيد على (20٪) من الأرباح السنوية الصافية للشركة لحساب الاحتياطي الاختياري، وللهيئة العامة أن تقرر استخدام هذا الاحتياطي لأغراض الشركة أو توزيعه على الشركاء كأرباح إذا لم يستخدم في تلك الأغراض. وألزمت المادة (85) من القانون نفسه، الشركة المساهمة الخاصة بتكون المقدار نفسه بوصفه احتياطي إجباري لها. وألزمت المادة (186) من القانون نفسه، الشركة المساهمة العامة بتكون ذلك. وإلى الشيء نفسه ذهب نظام الشركات السعودي لسنة 2015 في مادته (129) ويجوز أن تقرر الجمعية العامة العادية وقف هذا التجنيد متى بلغ الاحتياطي المذكور (30٪) من رأس المال المدفوع. ويجوز النص في نظام الشركة الأساسية على تجنب نسبية معينة من صافي الأرباح لتكون احتياطي اتفاقي يختص للأغراض التي يحددها النظام المذكور.

السؤال الذي يمكن طرحه في هذا السياق: هل يمكن إنشاء احتياطي إجباري أو اختياري للشركة الواقية؟ وقبل الإجابة على هذا التساؤل، لا بد من التطرق إلى المقصود بالاحتياطي الإجباري، والتي قد يطلق عليه تسمية المخصصات. والتعريف الفني للمخصصات؛ أنها أموال لمواجهة أي ظروف استثنائية تمر بها المؤسسة، لكي تضمن استمرار الوقف النقدي، فمن المناسب أن يوجد احتياطي إلزامي في الشركة الواقية، بحيث يكون هذا الاحتياطي مقدراً بشكل علمي

مدروسان، بناء على دراسات فنية متخصصة مختلفة، ويستخدم للحالات الطارئة التي تمر بها الشركة، ومنها تعرضها للخسارة مثلاً.

قال ابن نجيم:⁽⁷²⁾ (إن الواقف إذا شرط العماره، ثم الفاضل عنها للمستحقين، كما هو واقع في أوقاف القاهرة، فإنه يجب على الناظر إمساك قدر ما يحتاج إليه للعقار في المستقبل، وإن كان - الآن - لا يحتاج الموقوف إلى العماره، على القول المختار للفقيه)، وقال القرافي -في معرض حديثه عن نفقة الوقف: (وعلى المحسن عليه إن كان كالبساتين وللإبل، والبقر، والغنم، وما نفقة من غير غلته، كان على معين، أو مجھول؛ كالخييل، لا تؤاجر في النفقة، فإن كانت في السبيل فمن ثلث المال، وإن لم تكن بيعت واشترى بالثمن عيّناً من النفقة كالسلاح والدروع).⁽⁷³⁾

ويفهم من ذلك أنه يجوز أخذ شيء من المال الموقوف لإصلاح بعضه الآخر، وتكون الاحتياطي نوع من الإصلاح والرعاية، وعليه، فيجوز استئجار بعض الأموال الموقوفة لتكون احتياطاً لمواجهة أزمات الشركة الوقفية.

وقد أشار عدد من الباحثين والفقهاء المعاصرين إلى أهمية تكوين خصصات من ريع الوقف لما يحتاج إليه في المستقبل، ومن ذلك قولهم (وجوب أن يجز من غلته ما يكون من موجبات إدارته وإصلاحه وعمارته بما يضمن استمرار غلته)،⁽⁷⁴⁾ وقال آخر (التصريف المعقول والأفضل هو أنه يجب إن يبقى دوماً (أي: الناظر) شيئاً من الغلة؛ لعمارة الوقف المستقبلية، حتى بدون شرط)⁽⁷⁵⁾ وإلى ذلك ذهب كل من عبد الله العمار،⁽⁷⁶⁾ وناصر المیان،⁽⁷⁷⁾ وعبد العزيز القصار.⁽⁷⁸⁾ وقد نصت

(72) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين 4/317.

(73) القرافي: الذخيرة (341/6) مطبعة دار العرب الإسلامية، بيروت ط 1/1994.

(74) محمد بو جلال، دور المؤسسة المالية الإسلامية بالنهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث، مجلة أوقاف، العدد 7 السنة الرابعة نوفمبر 2004 / ص 115. المؤسسة الوقفية المعاصرة - مجلة مجتمع اللغة الإسلامية العدد 13/1 541 عبد السلام العبادي.

(75) محمد بو جلال، دور المؤسسة المالية الإسلامية بالنهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث، مجلة أوقاف، العدد 7 السنة الرابعة نوفمبر 2004 / ص 115.

(76) عبد الله العمار، وقف النقود والأوراق المالية، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، الكويت، ط 1، 2006، ص 90.

(77) ناصر المیان، وقف النقود والأوراق المالية، المصدر نفسه، ص 131.

(78) عبد العزيز القصار، وقف النقود والأوراق المالية، المصدر نفسه، 197.

المادة (54) من قانون الوقف المصري على حتمية احتجاز نسبة من الريع، وما يحتاج إليه (يتحجز الناظر كل سنة 2.5٪) من صافي ريع مباني الوقف يخصص لعمارتها، ويودع ما يتحجز في خزانة المحكمة للغرض نفسه،⁽⁷⁹⁾ كما نصت المادة (46) من قانون الوقف الكويتي على احتجاز 5٪ من صافي ريع الوقف.⁽⁸⁰⁾ لذا، فإن الفقهاء لا يعارضون تكوين مخصص أو احتياطي لتلافي الأزمات المختلفة، التي قد تتعري الوقف، إذ إن الشركة الوقفية هي وقف بكل مقاييس الوقف، ولهذا كان من الضروري إنشاء مثل هذا الصندوق تحسباً للطوارئ التي قد تتعري الشركة الوقفية ومنها الخسارة.

وإن عدّ ذلك من وجهة النظر الفقهية المتعلقة بالوقف، فإنَّ الجانب القانوني (قوانين الشركات) يلزم الشركة الوقفية بأصنافها المختلفة تكوين مثل هذا الاحتياطي. ومن ثمْ فإنه يمكن للشركة الوقفية استخدام هذا الاحتياطي في مواجهة الأزمات التي تواجهها ومنها خسارة الشركة، والله أعلم.

المطلب الثالث : تصفية الشركة الوقفية وأثره على صفة الأصول الموقوفة
حُتِّم قانون الشركات العراقي في مادته (147)، وكذلك قانون الشركات الأردني تصفية الشركة إذا ما بلغت الخسائر مقدار يساوي ثلاثة أرباع رأس المال، أو زيادة رأسها. أما نظام الشركات السعودي لسنة 2015، في مادته (181) فقد أوجب انقضاء الشركة في الأحوال الآتية:

- إذا بلغت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة نصف رأس مالها، وجب على مدير الشركة - تسجيل هذه الواقعة في السجل التجاري ودعوة الشركاء للاجتماع خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً من تاريخ علمهم ببلوغ الخسارة هذا المقدار؛ للنظر في استمرار الشركة أو حلها.

⁽⁷⁹⁾ القوانين المصرية المختلفة، قانون الوقف 921.
⁽⁸⁰⁾ مشروع قانون الوقف الكويتي ص 46.

2. يجب شهر قرار الشركاء سواء باستمرار الشركة أو حلها بالطرق المنصوص عليها في المادة (الثامنة والخمسين بعد المائة) من النظام.

3. تُعد الشركة منقضية بقوة النظام إذا أهمل مدير الشركة دعوة الشركاء أو تعذر على الشركاء -إصدار قرار باستمرار الشركة أو حلها.

وفيما يخص الشركة الوقفية، فإن ذلك يتماشى مع ما سبق ذكره، فيما يخص الخسارة التي تبلغ نصف رأس المال. أما في حالة التصفية لأصول الشركة فإنه يجب على المكتتبين (الهيئة العامة) نقل ما تبقى من أسهم -بعد التصفية- إلى شركات وقفية جديدة، أو شركات وقفية مماثلة، بحيث تكون متفقة معها من حيث التوجه والأهداف.

من المعلوم إجماع الفقهاء على تأييد الوقف، على خلاف من المالكية الذين يحizون التأكيد فيه. لذا، فإن وقفية الأسماء في الشركة موقوفة على التأييد - اللهم إلا إذا كان الواقف قد أخذ بقول من أجاز عدم التأييداً ووقفه إلى حين تصفية الشركة - وقد قال ابن الهمام رحمه الله: «لو اقتسم الواقف وشريكه المشاع، فوق نصيب الواقف في محل مخصوص كان هو الوقف، ولا يجب عليه أن يقفه ثانية»⁽⁸¹⁾.

لكن ما يمكن أن يثار - هنا - هو أن وقف الأسماء سيتوقف عن الريع بعد تصفية الشركة وانحلالها مؤقتاً، بلا شك، فهل تأخذ في هذه الحالة حكم الوقف الذي تعطل ريعه، ومن ثم يحكم عليها بالانتهاء بناء على رأي بعض الفقهاء، على ما تقدم؟

كلا، لأن هناك فرقاً ظاهراً بين الوقفين، فالوقف الخرب الذي تحدثوا عن انتهائه، إنما يعود الخراب إلى عينه، بحيث لم تعد صالحة للاستفادة منها البة، بخلاف وقف الأسماء الذي تعطل ريعها فقط دون أصلها، فهذا تعطل مؤقت حتى يدبر الناظر أمره ثانية، فإن أمكن الناظر وقفه بحصة من الأعيان والنقود في شركة مماثلة فعل، وإن استبدلها بأصل آخر، كالعقارات - بعد القيام بما يلزم من تحويل

(81) ينظر: ابن الهمام، فتح القدير 6/212، ابن نجم، البحر الرائق 5/123.

الأعيان إلى نقود، وما شابه ذلك؛ لأن الاستبدال يجوز عند المصلحة الراجحة، فضلاً عن الضرورة وإن أدى ذلك إلى قلة الريع والنفع، صيانة لمقصود الواقف عن الضياع مع إمكان تحصيله، ومع الانتفاع به - وإن قل - لا يضيع المقصود.⁽⁸²⁾ وإن تعذر الأمان، لقلة حصة الوقف أصلاً أو ما إذا كانت الشركة قد تكبدت خسائر كبيرة، فإن ما بقى من حصة الوقف يضم إلى وقف آخر ماثل في مصرفه للوقف الأول، كما قال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - من أن الفرس الحبيس للجهاد إذا كبرت فلم تصلح للغزو، إنما تباع ويشتري بثمنها غيرها، تكون موقوفة على الجهة نفسها، وإذا لم يف ثمن الفرس الحبيس لشراء فرس أخرى أعين بها في شراء فرس حبيس، يكون بعض الثمن، لأن المقصود استبقاء منفعة الوقف الممكן استبقاؤها، وصيانتها عن الضياع، ولا سبيل إلى ذلك إلا بهذه الطريق⁽⁸³⁾ بل لقد ذهب بعض فقهاء المالكية إلى أن انقضاض الحبس يجوز نقلها لوقف عام المنفعة، ولو كان غير ماثل للأول.⁽⁸⁴⁾

وبحمل القول: أن وقف الأسمى في الشركات الوقفية، شأنه شأن غيره من الأوقاف الخيرية، وقف مؤيد، ولا يحكم بانتهائه بمجرد تصفية الشركة، بل يتنتفع به ما أمكن، اللهم إلا أن يصل في قلة النفع إلى حد لا يعد نفعاً في عرف الناس، فيكون ذلك كالعدم.⁽⁸⁵⁾

وقد نص قانون الأوقاف الكويتي في مادته (52) على أنه (لا يتنهي الوقف الخيري إلا إذا كان مؤقتاً بزمن محدد وانقضت مدتة)،⁽⁸⁶⁾ والله أعلم.

المطلب الرابع: مسوغات إيدال أو استبدال الأصول الموقوفة

لا تختلف الشركة الوقفية في جوهرها عن بقية أنواع الوقف، لذا، كان لزاماً

(82) المبيان،التقرد والأوراق المالية،ص 149.

(83) ينظر: ابن قدامة،المغني 5/369.

(84) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 4/91.

(85) ينظر: ابن قدامة،المغني 5/369.

(86) مشروع قانون الوقف الكويتي، ص 313.

خصوصها لما يسمى بالشروط العشرة للواقف، والتي يدخل ضمنها الإبدال والاستبدال. وقد أجاز الفقهاء تحويل هذه الشروط للناظر، وقدر تعلق الأمر بموضوعنا فإن هيئة النظارة في الشركة الوقفية ستؤول إليها هذه الشروط.

ولا بد من الإشارة إلى أنه يجوز الإبدال والاستبدال إذا ما شرطه الواقف. ولكن ما هو الحال إذ لم يشرطه الواقف، أو لم يذكر ذلك صراحة في الوقفية، أو شرط عدم الاستبدال؟

الذي عليه أهل العلم بأن هذا الأمر يؤول للقاضي، ويستبدل بما هو أصلح.⁽⁸⁷⁾ وإلى ذلك ذهب -أيضاً- بعض متأخري المالكية،⁽⁸⁸⁾ وبعض الشافعية⁽⁸⁹⁾، وبعض الحنابلة منهم شيخ الإسلام ابن تيمية،⁽⁹⁰⁾ وقال ابن القيم -رحمه الله- بمعرض حديثه عن شروط الواقفين: (ويجوز، بل يترجح، مخالفتها إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله منها، وأنفع للوقوف والموقوف عليه، ويجوز اعتبارها والعدول عنها عند تساوي الأمرين، ولا يتعين الوقوف معها).⁽⁹¹⁾ نستنتج مما سبق أنه ينبغي على الهيئة العامة، أو مجلس الإدارة تلافي هذا الأمر، وذلك من خلال تثبيت حق الاستبدال في وثيقة الاكتتاب العام والنظام الداخلي للشركة الوقفية؛ إذ إن غالب أصول الشركة الوقفية من المنقول على شكل أوراق مالية (أسهم) - عادة - وهناك سؤال يفرض نفسه - هنا - : كيف يتم بيع الأسهم الموقوفة (أي الإبدال والاستبدال)، والوقف لا يجوز بيعه؟

أجاب على هذا التساؤل الدكتور ناصر المียน،⁽⁹²⁾ فقال: إنه من المسلم الذي لا خلاف فيه أن الوقف الذي يوقف بقصد الاستغلال، لا بد له من ريع وثمرة، لتصرف إلى المستحقين، وطريقة استغلال كل شيء مختلفة، ولا يخفى أن من أهم

(87) ابن نجيم، الأشياء والنظائر، ص 225-226.

(88) أحكام استئجار الوقف وغلاته، دراسة فقهية مقارنة، ص 22 نقلًا عن ناصر الميان، وقف النقود والأوراق المالية، مصدر سابق ذكره، ص 132.

(89) الشريبي، معجم المحتاج، 2 / 385.

(90) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 31 / 261.

(91) ابن القيم، أعلام المؤمنين، 3 / 293.

(92) الميان، وقف النقود والأوراق المالية، ص 145 - 146.

أساليب استثمار الأسهم تداوّلها بالبيع والشراء، ثم التصرف الذي لا يجوز في الوقف هو ما كان مخالفًا لمقتضاه، من الدوام والبقاء، ولا شك أن البيع الذي نتحدث عنه - هنا - ليس مخالفًا لمقتضى الوقف، بل هو ما يقتضيه ويختمه بقاء أصله مع الارتفاع بريعه.

والذي يظهر - والله أعلم - أن بيع الأسهم وشراء غيرها، سواء أكان من نوعها أم من نوع آخر، يأخذ حكم استبدال الأعيان الموقوفة، وذلك لأن المساهم يملك حصة معينة شائعة من الشركة، وقد وقفها للاستفادة من ريعها، فعرض الأسهم للبيع يعني عرض الجزء الموقوف من الشركة للبيع. والبيع صورة من صور الاستبدال، وظاهر القول: بأن الأصل عدم جواز استبدال الوقف العامر، لكن يستثنى من ذلك جواز الاستبدال إذا شرطه الواقف، وأما إذا سكت عنه، أو منعه كانت فيه مصلحة راجحة للوقف، أو درء المفسدة عنه، فتجوز مخالفة شرطه عندئذ.

هذا حكم الاستبدال بشكل عام، لكن الذي نحن فيه، تطبق عليه حالة ما إذا كان الواقف قد شرط الاستبدال له أو لغيره؛ لأن الاستبدال في وقف الأسهم ثابتٌ اقتضاء، حتى وإن لم يصرح به الواقف، إذ لا يتصور استغلاله إلا بهذه الطريقة - أي قابلية تداوّلها بالبيع والشراء -؛ لأن من أهم خصائص الأسهم والسنادات قابليتها للتداول، وسد باب التداول في حق أسهم الوقف وحده، والمساهمون الآخرون يتداولون، سيؤدي إلى ضرر كبير برأس المال الموقوف والمستحقين، عند استمرار الأسهم في الانخفاض، وهذا ما لا يرضي به الواقف بحال من الأحوال.

وتحدر الإشارة - هنا - إلى أنه ما دام هناك ارتفاع في قيمة الأسهم الاسمية عن قيمتها السوقية، فالشركة الوقفية تعد عامرة، لكن إذا كان هناك انخفاض في القيمة السوقية عن القيمة الاسمية، ولا يمكن تعويض الخسائر، فعندئذ تعد الشركة الوقفية خربة، حيث تعطلت منافعها ولم تعد تدر ريعًا ليصرف إلى المستحقين،

وقد أجاز جمهور أهل العلم بيع وقف المنقول عند تعذر الانتفاع به للضرورة، مع أن الضرر الذي يلحق بوقف الأسمهم نتيجة الاستمرار في الخسائر قد يؤدي إلى اضمحلال رأس مال الشركة الوقفية، فكان الأجرد بسرعة الاستبدال عند توقيع الخسائر والله أعلم.

وبناءً على ما تقدم، تكون أسهم الشركة الوقفية شأنها شأن سائر أسهم الشركات من حيث تداولها بالبيع والشراء، على حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة الوقفية، ولا أثر لوقفية السهم في حكم تداولها، بل حكمها باق على جواز التداول في الأوراق المالية، والله أعلم.

المطلب الخامس : مسوغات إنهاء وقفية الشركة

أشارت الفقرة الثامنة من البحث أنه باعتبار الشركة الوقفية وقفًا، فإنه لا يجوز إنهاؤها، وإنما يجوز في حالة خرابها أو خسارتها نقل المتبقى من أصول الشركة إلى وقفية أخرى، وعليه، يمكن تصور تصفية الشركة الوقفية، بعد تسديد الالتزامات المتربعة عليها، وضم المتبقى منها إلى شركة وقفية مماثلة. ويبقى الفيصل في إنهاء الشركة الوقفية القوانين السائدة للشركات في ذلك البلد، مع مراعاة حقيقتها الوقفية.

فقد نصت المادة (147) من قانون الشركات العراقي وكذلك المادة (75) من قانون الشركات الأردني والمتعلقة بتصفية الشركة في فقرتها (أ): أنه إذا زادت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة على نصف رأسهاها، وإذا لم تتمكن من ذلك فتتم إحالة الشركة للمحكمة لغايات تصفيتها تصفيية إجبارية وفقاً لأحكام القانون. أما الفقرة (ب): فقد أوجبت تصفية الشركة إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أربع قيمة رأسهاها. كما سبق ذكر المادة (181) من نظام الشركات السعودي حول الموضوع نفسه.

وعليه، فإن تصور انتهاء الشركة الوقفية يصعب تصوره إلا في حالات محددة هي:

- إذا نصت وثيقة الاكتتاب العام للشركة الوقفية على تحديد مدة معينة للشركة، ويتماشى ذلك مع رأي المالكية، وقد نص قانون الأوقاف الكويتي في مادته (52) على أنه (لا يتنهى الوقف الخيري إلا إذا كان مؤقتاً بزمن محدد وانقضت مده)⁽⁹³⁾.

- إذا تجاوزت خسائرها نصف رأس المال الشركة، أو أكثر وعجز مجلس الإدارة عن تصحيح أوضاع الشركة، فيتم تصفيتها إجبارياً وعلى وفق القانون.

ويتصور - هنا - إذا ما تبقى شيء من الأصول بعد تسديد الالتزامات تحويلها إلى شركة وقفية مماثلة، كما سبق ذكره. ولا يتصور انتهاء الموقوف عليهم في حالة الشركة الوقفية، ومن ثم لا يتصور انتهائهما بموجب هذه الحالة.

ويقى قرار تصفية الشركة منوطاً بالهيئة العامة للشركة، وبحسب ما تقرره القوانين السائدة. ولا بد من الإشارة إلى أن البحث استشهد ببعض فقرات قوانين الشركات السائدة في بعض البلدان العربية، إلا أنه يصعب تصور ديمومة الشركات في ظل هذه القوانين، وذلك لأن الشركات الوقفية تختلف عن غيرها، فالفرق بين تأسيس الشركة التجارية وتأسيس شركة الأوقاف هو:⁽⁹⁴⁾

1 - (تأسس الشركة التجارية من طرفين فأكثر، بخلاف الوقف فإنه يمكن تأسيسه من طرف واحد).

2 - يوثق عقد تأسيس الشركة لدى الجهات المختصة في وزارة التجارة وكتاب العدل، بينما يتم توثيق الأوقاف لدى الحاكم الشرعي في المحكمة المختصة.

3 - الشركة التجارية تؤسس لأغراض التجارة وتحقيق الأرباح، بخلاف الوقف فإنه يؤسس لأغراض البر والقربة ونفع الآخرين).

⁽⁹³⁾ مشروع قانون الوقف الكويتي، ص 313.

⁽⁹⁴⁾ خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي، تأسيس الشركات الوقفية، دراسة فقهية تأصيلية، ص 25

هذه الأمور تتحتم سن قانون خاص بالشركات الوقفية يكون مستوىً عالًّا لقانون الشركات، وقانون الشركات غير الربحية من جهة، ومدرگاً للتشريعات الوقفية من جهة أخرى، إلا أن ما لا يدرك كله، لا يترك جله، وعلىه، يقترح أن يستفاد من القوانين السائدة، واستحصال استثناءات منها تخص الشركة الوقفية لحين سن تلك القوانين الملائمة.

الخاتمة:

(أ) النتائج:

توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. يمكن إسقاط أركان الوقف على الشركة الوقفية، مع مراعاة خصوصيتها.
2. يتصور أن تتوزع مسؤولية النظارة في الشركة الوقفية ما بين الهيئة العامة ومجلس النظارة ومجلس إدارة الشركة.
3. تكون استفادة المساهمين من ريع الوقف في ضوء النظام الأساس للشركة وشروط الاكتتاب العام. وتكون استفادة الموقوف عليهم في ضوء شرط الواقف، وما نص عليه النظام الداخلي للشركة.
4. ضرورة التزام الشركة الوقفية بالقوانين المحاسبية السائدة بما يضمن المحافظة على أصول الشركة الوقفية وحقوقها، ومتطلبات الشفافية.
5. جواز الاستدانة من شركة وقفية أخرى في حالة تعرض الشركة الوقفية للخسارة.
6. يفضل عمل احتياطي إجباري للشركة الوقفية.
7. جواز استبدال أسهم الشركة الوقفية في حالة تدني ريعها بما هو أفضل منها، وبما يحقق مصلحة الشركة الوقفية.
8. تنتهي الشركة الوقفية بموجب تعليمات قوانين الشركات السائدة، أو

بموجب نص الوقفية إذا ما حددت مدة زمنية للشركة.

9. تسعى الشركة الوقفية للاستفادة من نصوص قوانين الشركات التي تنسجم وعملها، ومن قوانين الشركات غير الربحية أيضاً.

(ب) المقترنات:

ويقترح لضمان ديمومة الشركات الوقفية ونجاحها الآتي:

1. سن تشريع خاص للشركة الوقفية.
2. يكون هذا التشريع مزدوجاً لتفاعل كل من قانون الشركات مع قانون الأوقاف مضافاً إليه قانون المؤسسات غير الربحية.
3. ينبغي على التشريع المقترن مراعاة جميع الجوانب المتعلقة بخصوصية الشركة الوقفية.

والله من وراء القصد.

المراجع:

التفاسير

- السكاكبي، يوسف بن أبي بكر السكاكبي، فتاح الدرية، العلوم-هامشه:إن تمام الدرية لقراء النقاية مفتاح الدرية، هامشه:جلال الدين السيوطي، المطبعة اليمنية، مصر، 1318هـ.
- الصاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد الخلوقى، حاشية الصاوي على الجلالين، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014.

كتب السنن

- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر(ت / 458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا (مكتبة دار الباز مكة المكرمة، 1414هـ 1994م).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت / 275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر، بيروت.

كتب الفقه الشافعى

- الأنباري، أبو يحيى زكريا، أنسى المطالب شرح روض الطالب، ومعه حاشية أبي العباس بن أحمد الرملي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001م
- السيوطي جلال عبد الرحمن (توفي / 911هـ)، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، المكتبة التوفيقية، تحقيق طه عبد الرؤوف وعماد البارودي، القاهرة، بدون تاريخ.
- الشربيني (ت / 977هـ)، الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب، معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط 1/ 1994.
- الشيرازي، (ت / 476هـ)، أبو إسحاق، المذهب في فقه الإمام الشافعى، تحقيق

- الدكتور محمد الزحيلي، دار القلم دمشق، ط 1/ 1996.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهري تقي الدين، فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه ومعه أدب المفتى والمستفتى، تحقيق عبد المعطي أمين قلعيجي، 1406هـ / 1986 م.
- النووي، يحيى بن شرف، أبو زكريا (ت/ 676هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، ط 3، 1991 م.
- النووي، يحيى بن شرف، أبو زكريا (ت/ 676هـ)، المجموع، تحقيق محمود مطرحي (ط 21، دار الفكر بيروت، 1417هـ - 1996 م).

الفقه الحنفي

- الأوزجندى، الإمام فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندى ت/ 295هـ الفتاوی الهندیة المسماة بالفتاوی العالکریة، وبهامشہ فتاوی قاضیخان، ط 2/ المطبعة الكبری الأمیریة ببولاق مصر المحیة / 1310هـ.
- ابن عابدين، محمد أمین بن عمر بن عبد العزیز بن عابدين الدمشقی (ت/ 1252هـ)، تنویر الأبصار مع الدر المختار مع حاشیة ابن عابدين، بيروت ط 2/ 1409هـ / 1988 ط. دار إحياء التراث العربي.
- ابن نجیم (ت/ 970هـ / 1563م)، زید الدین بن إبراهیم بن محمد المصری، الحنفی، البحیر الرائق شرح کنز الدقائق، مخطوط، مکتبۃ الأسد الوطنیة.
- ابن نحیم، (ت/ 970هـ - 1563م)، الأشباه والنظائر، بيروت دار الكتب العلمية، ط 1/ 1413هـ / 1993.
- ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السیواصی المعروف بابن الهمام (ت / 681هـ) فتح القدير، دار الفكر بيروت - ط 2.

الفقه المالکی

- الخطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، المعروف بالخطاب الرعینی (ت/ 954هـ)، مواهی الجلیل لشرح مختصر خلیل، تحقيق زکریا

- عميرات، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، طبعة خاصة / 2003.
- الدسوقي، العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي (ت/ 1230هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات سيدى احمد الدردير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ط1.
- عليش، محمد، منح الجليل شرح مختصر سيدى خليل، دار الفكر، بيروت، 1989
- القرافي أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن شهاب الدين (ت/ 684هـ)، الذخيرة، مطبعة دار العرب الإسلامية، بيروت، ط1/ 1994.

الفقه الحنفي

- البصري، عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم، البصري، الحنفي (ت/ 648هـ/ 1285م) الحاوي الكبير، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية.
- البهوقي، الشيخ منصور بن يonus بن إدريس البهوقي (ت/ 1051هـ)، شرح متنه الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المتنه، تحقيق عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000.
- البهوقي، الشيخ منصور بن يonus بن إدريس البهوقي (ت/ 1051هـ)، كشاف القناع على متن الإقناع، تحقيق محمد أمين الغنawi عالم الكتب، بيروت ط1/ 1997.
- ابن تيمية (ت/ 728هـ)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي، مطابع الرياض، 1383هـ.
- السيوطي، مصطفى السيوطي الرحيباني، مطالب أولي النهى شرح غاية المتنه طبعة المكتب الإسلامي - دمشق - ط1/ 1961.
- ابن قدامة (ت/ 630هـ) المغني، ويليه الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي (ت/ 683هـ)، تحقيق محمد شرف الدين خطاب والسيد محمد السيد، دار الحديث القاهرة ط1/ 1996.

- ابن القيم محمد بن أبي بكر الزرعبي، أبو عبد الله (ت 751هـ)، أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف، دار الكتب العلمية، ط 1 / 1991م.
- المرداوي، علي بن سليمان، أبو الحسن (ت 885هـ)، الإنصاف، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربية- بيروت.

الفقه الظاهري

- ابن حزم، أبو محمد بن أحمد بن سعيد (ت 456هـ)، المحلي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الجيل، بيروت.

كتب فقهية أخرى

- الزعبي، بشير بن عبد الرحمن، الأحكام الفقهية على مذهب السادة الشافعية، دار الفكر، ط 1، 2015.
- الشوكاني، محمد بن محمد بن علي (ت 1255هـ) نيل الأوطار، دار الجيل، بيروت 1973.

البحوث والدراسات المشورة في الدوريات والمؤتمرات والندوات العلمية

أ- الدوريات العلمية

- بو جلال، محمد، دور المؤسسة المالية الإسلامية بالنهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث، مجلة أوقاف العدد / 7 السنة / 4 نوفمبر 2004.
- حامد، عبدالله صالح، شرط الواقف وقضايا الاستبدال، مجلة أوقاف العدد / 5.
- العبادي، عبد السلام، المؤسسة الوقفية المعاصرة، مجلة جمع الفقه الإسلامي العدد / 13 ج 1.

ب- الندوات والمؤتمرات العلمية

- حماد، نزيه، أساليب استئجار الأوقاف وأسس إدارتها، في نحو دور تنموي للوقف، أبحاث ندوة أقامتها مركز أبحاث الوقف والدراسات الاقتصادية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت - الطبعة الأولى - 1414هـ/

- الخراشي، عماد بن صالح، ورقة عمل هيئة الشركات والمؤسسات الوقفية، ملتقى تنظيم الأوقاف المنعقد بفندق الريتز كارلتون بمدينة الرياض، للمرة 14-15 / 6 / 1433هـ 2012 م.
- خرزنة، هيثم عبد الحميد، إنتهاء الوقف الخيري، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس، إصدار الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط 1 1435هـ / 2013 م.
- الراجحي، خالد بن عبد الرحمن بن سليمان، تأسيس الشركات الوقفية، دراسة فقهية تأصيلية، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الخامس والعشرين لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أيوفي»، جامعة طيبة 4/5/2016.
- الزامل، احمد بن محمد، الشركات الوقفية وأثرها في تنمية أعيان الوقف، ملتقى تنظيم لأوقاف الثاني، الرياض، 1435هـ.
- الزحيلي، محمد، الصناديق الوقفية المعاصرة، تكيفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها، بحث مقدم إلى مؤتمر الأوقاف الثاني في جامعة أم القرى 18-20 ذي القعدة 1427هـ.
- السيد، عبد الملك، إدارة الوقف في الإسلام، وقائع الحلقة الدراسية لتشمير ممتلكات الأوقاف التي عقدت من قبل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة من 1404-3-20 إلى 1404-4-2هـ / 1984-12-24 إلى 1984-1-5 م.
- العمار، عبد الله بن موسى، وقف النقود والأوراق المالية، بحث متقدم إلى أعمال منتدى وقضايا الوقف الفقهية الثاني (تحديات عصرية واجتهادات شرعية) الكويت 8-5 / 2005، ط 1، 2006، الكويت.
- العمر، فؤاد عبدالله، الأصول المحاسبية للوقف وتطوير أنظمتها وفقاً للضوابط الشرعية، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس 10-12 / 1432هـ 15-13 مايو 2011، إسطنبول - تركيا، إصدار جمادى الآخرة 1432هـ.

إدارة الدراسات وال العلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف في الكويت،
ط 1، 2012.

- عمر، محمد عبد الحليم، الأصول المحاسبية للوقف وتطویر أنظمتها وفقا للضوابط الشرعية، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضایا الوقف الفقهیة الخامس 10-12 جمادی الآخرة 1432 هـ / 13-15 ماي 2011، اسطنبول-تركيا، إصدار إدارة الدراسات وال العلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط 1، 2012.

- عمر، محمد عبد الحليم، ضوابط صرف ريع الأوقاف الخيرية وقواعد ترتيب أولويات الصرف، أعمال منتدى قضایا الوقف الفقهیة الرابع، المنعقد في الرباط 1430 هـ / 2009 م، نشر الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط 1، 1432 هـ / 2011 م.

- القصار، عبد العزيز، وقف النقود والأوراق المالية والتطبيقات المعاصرة، أعمال منتدى قضایا الوقف الفقهیة الثاني (تحديات عصرية واجتهادات شرعية) الكويت 8-10 / 2005، ط 1، 2006 ، الكويت.

- المها، خالد بن عبد الرحمن، الشركات الوقفية، بحث ممول من كرسی الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، 1434-1435 هـ / 2013.

- المیان، ناصر بن عبد الله، وقف النقود والأوراق المالية وأحكامه في الشريعة الإسلامية، منتدى قضایا الوقف الفقهیة الثاني (تحديات عصرية واجتهادات شرعية) الكويت 8-10 / 2005، ط 1، 2006 ، الكويت.

القوانين والتشريعات الحكومية

- مشروع قانون الوقف الكويتي في إطار استثمار وتنمية الموارد الوقفية، د. إقبال عبد العزيز المطوع، إشراف د. محمد بلتاجي حسن، الأمانة العامة للأوقاف دولة الكويت ط 1 / 1412 هـ.

- قانون الشركات الأردني رقم 57 لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 22

لسنة 2006.

- قانون تعديل قانون الشركات العراقي رقم 21 لعام 1997 - الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، رقمه 64 صادر بتاريخ 2004.
- نظام الشركات، المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة والصناعة،
<http://mci.gov.sa/ci2015/Documents/01.pdf> م 2015 هـ 1437.
- مقررات مجمع الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي المبثث عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الخامسة عشرة بمسقط (سلطنة عُمان) 14 - 19 المحرم 1425 هـ، الموافق 6 - 11 آذار (مارس) 2004 م.

الكتب

- شركات المساهمة، أبو زيد رضوان، دار الفكر العربي، ط 1، 1998.
- صناديق الوقف الاستثماري، دراسة فقهية اقتصادية، أسامة عبد العميد العاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط 1، 2009.
- المهدى، محمد، نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة (النظام الواقفي المغربي نموذجاً)، الأمانة العامة للأوقاف للكويت، 1431 هـ / 2010 م.